



البنك المركزي العراقي
قسم الاستقرار النقدي و المالي



تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

العدد
العشرين

الفصل الثاني

2022

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي
(الفصل الثاني - 2022)

**Early Warning Report for the Banking Sector
(The Second Quarter – 2022)**

البنك المركزي العراقي

2022

الاسم: (تقرير الإنذار المبكر للفصل الثاني من عام 2022) / العدد العشرين.
الوصف: العاصمة بغداد - البنك المركزي العراقي / يصدر أربع مرات في السنة/ بدأ إصداره في عام 2017.

العنوان: البنك المركزي العراقي - شارع الرشيد - بغداد - العراق.

هاتف: 8165171

ص . ب : 64

فاكس: 0096418166802

البريد الإلكتروني: cbi@cbi.iq

الإنذار المبكر: هو مؤشر يعطي صورة واضحة عن واقع وحجم المخاطر المحتملة الحدوث التي قد يتعرض لها القطاع المالي بصورة خاصة والاقتصاد بصورة عامة، ومن ثمَّ يُمكنُ صنَّاع القرار من اتخاذ التدابير اللازمة ورسم السياسات في الوقت المناسب لتلافي حدوث أزمة مالية.

يمكنكم الاقتباس من التقرير وفق الصيغة الآتية:

البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر للفصل الثاني من عام 2022، العدد العشرين، بغداد، 2022.

*ترسل طلبات الحصول على هذا العدد إلكترونياً إلى العنوان الآتي:

mfs.dept@cbi.iq

المحتويات

2-1	المقدمة
10-3	الفصل الأول (تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة)
3	أولاً: مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي
4	ثانياً: كفاية الاحتياطيات
5	1 نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2)
6	2 معدل نمو نسبة صافي الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2)
7	3 مؤشر تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات
7	ثالثاً: التغير في معدلات أسعار الفائدة
8	1 أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع
8	2 معدل الفائدة الحقيقي
28-11	الفصل الثاني (تحليل مؤشرات إداء المصارف)
11	1. قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف
11	2. الودائع المصرفية / M_2
13	3. إجمالي الائتمان النقدي / إجمالي الودائع
14	4. استثمارات المصارف العاملة
16	5. المضاعف النقدي
17	6. ربحية المصارف
17	7. ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية
19	8. القروض المتعثرة / إجمالي الائتمان النقدي
21	9. القروض المتعثرة / إجمالي الودائع
22	10. القروض المتعثرة / إجمالي الأصول
24	11. التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة
25	12. صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف / رؤوس أموال المصارف العاملة
26	13. فجوة الائتمان للنتائج المحلي الإجمالي
34-29	الفصل الثالث (تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي)
29	أولاً: معدل التضخم
30	ثانياً: نسبة الفائض أو العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
31	ثالثاً: معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
32	رابعاً: المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي
33	خامساً: فجوة الناتج المحلي الإجمالي

قائمة الأشكال

10-3	الفصل الأول
4	شكل (1) مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI)
4	شكل (2) قيمة الدينار العراقي ومؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI)
5	شكل (3) الفجوة بين سعر صرف السوق وسعر الصرف الرسمي
6	شكل (4) نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى (M_2)
6	شكل (5) معدل نمو نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى (M_2)
7	شكل (6) نسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات
8	شكل (7) معدل سعر الفائدة وقيمة الدينار ومجموع الودائع الثابتة وودائع التوفير
9	شكل (8) معدل سعر الفائدة الإسمي ومعدل سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم

الفصل الثاني 28-11

- شكل (9) نسبة النقد في التداول والودائع المصرفية إلى (M2) 12
- شكل (10) نسبة الودائع الثابتة، ودائع التوفير والودائع الجارية إلى إجمالي الودائع لدى المصارف التجارية... 13
- شكل (11) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع للقطاع المصرفي..... 13
- شكل (12) نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لكل من المصارف العامة والمصارف الخاصة... 14
- شكل (13) مجموع الاستثمارات الى مجموع الموجودات لدى المصارف العاملة..... 15
- شكل (14) مجموع الاستثمارات الى اجمالي الموجودات لدى كل من المصارف الحكومية والخاصة..... 15
- شكل (15) نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية والمضاعف النقدي 16
- شكل (16) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف التجارية 17
- شكل (17) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف الخاصة من نافذة بيع العملة 18
- شكل (18) صافي الدخل من الفائدة وصافي الدخل من غير الفائدة لدى المصارف الخاصة 18
- شكل (19) العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف الخاصة..... 19
- شكل (20) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي 19
- شكل (21) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة... 20
- شكل (22) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى كل من القطاع العام والقطاع الخاص للفصل الأول 2022 21
- شكل (23) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع 21
- شكل (24) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الحكومية والمصارف الخاصة 22
- شكل (25) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول 23
- شكل (26) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف الخاصة والحكومية 23
- شكل (27) نسبة الديون المتعثرة لكل قطاع من القطاعات الحقيقية اثناء الفصل الأول 2022 24
- شكل (28) نسبة الائتمان النقدي لكل قطاع من القطاعات الحقيقية اثناء الفصل الأول 2022 25
- شكل (29) راس مال المصارف التجارية وصافي الموجودات الأجنبية لديها 26
- شكل (30) فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي 27

الفصل الثالث 34-29

- شكل (31) معدل سعر الفائدة الحقيقي ومعدل التضخم 30
- شكل (32) نسبة فائض أو عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي 31
- شكل (33) معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي 31
- شكل (34) المخفض الضمني ومعدل التضخم 32
- شكل (35) فجوة الناتج المحلي الإجمالي 33

قائمة الجداول

- جدول (1) المؤشرات الخاصة باستقرار قيمة العملة 10
- جدول (2) المؤشرات الخاصة بتحليل أداء المصارف 28
- جدول (3) المؤشرات الخاصة بتحليل أداء الاقتصاد الكلي 34

المقدمة

يعد تقرير مؤشرات الإنذار المبكر أحد أهم الوسائل الرقابية المباشرة في التنبؤ، من خلال المؤشرات التي يحتويها والقادرة على التنبؤ في حدوث الازمات الوشيكة والمحتملة بصورة عامة وان لم تتحقق، فضلاً عن قياس الانحرافات المحتملة التي قد تصيب القطاع المصرفي والمتغيرات المؤثرة فيه.

تضمن الفصل الأول من تقرير الإنذار المبكر تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة من طريق مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (Exchange Market Pressure Index (EMPI الذي شهد أثناء الفصل الثاني من عام 2022 استقراراً ضمن الحدود المعيارية العليا والدنيا، إذ إن استقرار هذا المؤشر جاء نتيجة نجاح سياسات البنك المركزي الذي عمل على الحفاظ على استقرار قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار، اما نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M_2) فقد ارتفعت لتصل إلى (72.2%) في الفصل الثاني 2022 مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق والتي بلغت فيه (65.8%) وهي أكبر من النسبة المعيارية (50%)، وقد انخفضت مدة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات لتصل إلى (31) شهر أثناء الفصل الثاني 2022 مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق التي بلغت فيه المدة (33) شهراً، ويعود ذلك إلى الارتفاع الكبير في قيمة الاستيرادات نتيجة إلى ارتفاع الأسعار عالمياً، وارتفاع حجم الاستيرادات بصورة عامة.

أما الفصل الثاني والمتضمن تحليل مؤشرات أداء المصارف، بلغت نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (54.1%) في الفصل الثاني 2022 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (75%)، كما وشهدت نسبة المضاعف النقدي في الفصل الثاني من عام 2022 انخفاضاً ليصل إلى (1.27%) بعدما كان (1.33%) للفصل نفسه من عام 2021، وأن هنالك انخفاضاً في نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية، إذ بلغت في الفصل الثاني من عام 2022 (143.6%) بعد أن كانت (148.2%) في الفصل نفسه من عام 2021، أما فيما يخص مؤشري العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، فيتبين أن هناك ارتفاعاً في نسبة العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، إذ ارتفع العائد على الموجودات في الفصل الثاني من عام 2022 إلى (0.46%) بعد أن كان (0.44%) للفصل نفسه من عام 2021، أما نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهدت ارتفاعاً أيضاً من (3.72%) في الفصل الثاني لعام 2021 إلى (4.4%) للفصل نفسه من عام 2022.

وقد تم التطرق في الفصل الثالث الى تحليل بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي التي لها تأثير في الجهاز المصرفي العراقي، وعند العودة إلى أسعار المستهلك نجد انها سجلت ارتفاعاً أثناء شهر حزيران من عام 2022 لتبلغ (117.2%) مقارنة بشهر ايار من العام نفسه مُسجَلة (116.4%)، أي بمقدار تغيّر (0.7%)، والذي يمثّل معدّل التضخم الشهري، وعند مقارنة الرقم القياسي العام لعام 2022 لشهر حزيران نجد أنّه قد بلغ (117.2%) بعدما كان (111.1%) في شهر حزيران لعام 2021، أي بنسبة ارتفاع مقدارها (5.5%) والذي يمثّل التضخم السنوي، في حين أنّ الموازنة العامة للدولة قد حققت فائضاً في الفصل الثاني من عام 2022 قد بلغ (24%) إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ إجمالي الفائض في الموازنة أكثر من (26.445) تريليون دينار، أمّا في ما يخصّ حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الدين العام فقد انخفضت من (9%) خلال الفصل الثاني عام 2021 إلى (7.9%) خلال نفس الفصل من عام 2022 بمعنى تراجع حدّة مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان، وقد سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق نموّاً إيجابياً أثناء الفصل الثاني لعام 2022 بمعدّل (21.3%) وبمقدار بلغ (110) تريليون دينار مقارنة بالفصل الأول من عام 2022 والبالغ (90.6) تريليون دينار.

الفصل الأول

تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

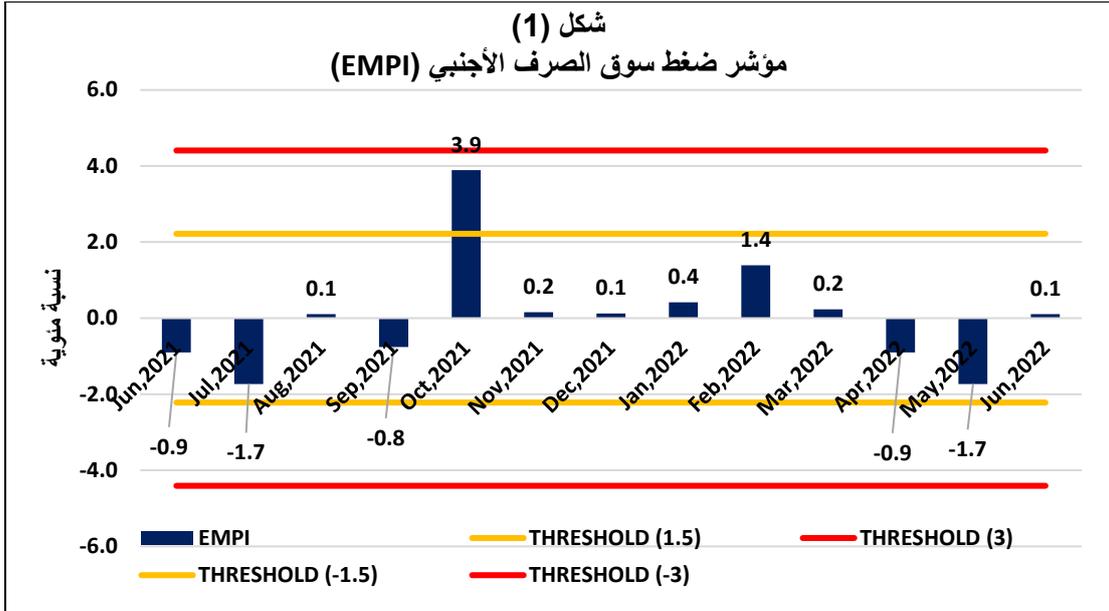
ان تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة يتم من طريق قياس مؤشر ضغط سوق سعر الصرف الأجنبي الذي يعد أهم المؤشرات التي ترصد التغيرات الحاصلة في قيمة العملة المحلية، ومؤشر كفاية الاحتياطيات الأجنبية نسبة إلى M_2 ونسبة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات فضلاً عن قياس معدلات التغيير في أسعار الفائدة، وهذه المؤشرات تم اختيارها لتتلاءم مع طبيعة الاقتصاد العراقي.

أولاً: مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI) ¹

يعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة التي ترصد التغيرات في قيمة العملة المحلية ومدى تأثرها بقرارات السلطة النقدية، وهو يعطي القدرة لأصحاب القرار على معرفة اثار القرار المتخذ بخصوص العملة المحلية، وعليه فإنّ هذا المؤشر يقيس مستوى ضغط سوق الصرف الأجنبي على العملة المحلية، وذلك من طريق مقارنته مع القيم المعيارية، إذ إنّ ارتفاع قيمة مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI) عند مستوى أعلى من القيمة المعيارية (Threshold) يفسر وجود انخفاض في قيمة العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي في السوق، أما اقتراب قيمة هذا المؤشر من الصفر يعني وجود استقرار في قيمة العملة المحلية، و القيمة السالبة فتعني ارتفاع لقيمة العملة المحلية تجاه الدولار الأمريكي في السوق، ويتم احتساب ضغط السوق الأجنبي من طريق إدخال صافي الاحتياطيات مع الأساس النقدي بوصفهما مؤشرين أساسيين في سعر الصرف، لأنّ سعر الصرف من أهم المتغيرات التي لها أثر مباشر في الاقتصاد العراقي، إذ يُلاحظ من الشكل (1) بقاء مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي Exchange Market Pressure Index (EMPI) أثناء الفصل الثاني من عام 2022 ضمن الحدود المعيارية العليا والدنيا، إذ إنّ استقرار هذا المؤشر جاء نتيجة نجاح سياسات البنك المركزي الذي عمل على الحفاظ على استقرار قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار، إذ سجّلت قيمة مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي عند (0.1) في نهاية شهر حزيران لعام 2022 بالمقارنة، وهي ضمن حدود المؤشر.

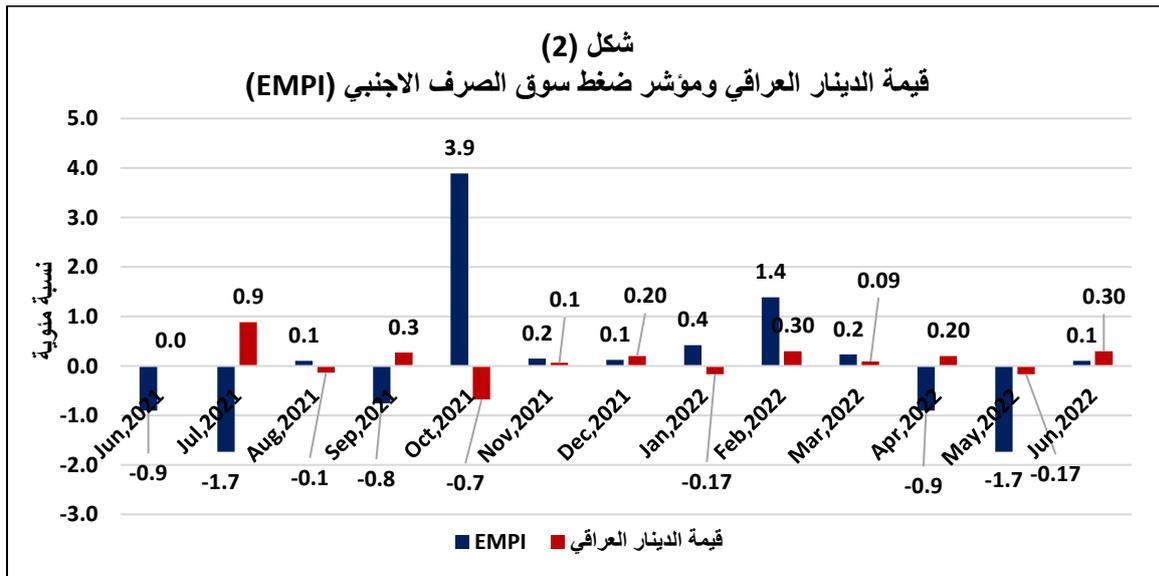
¹ للمزيد يُنظر:

- البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر 2020، العدد 14، ص3



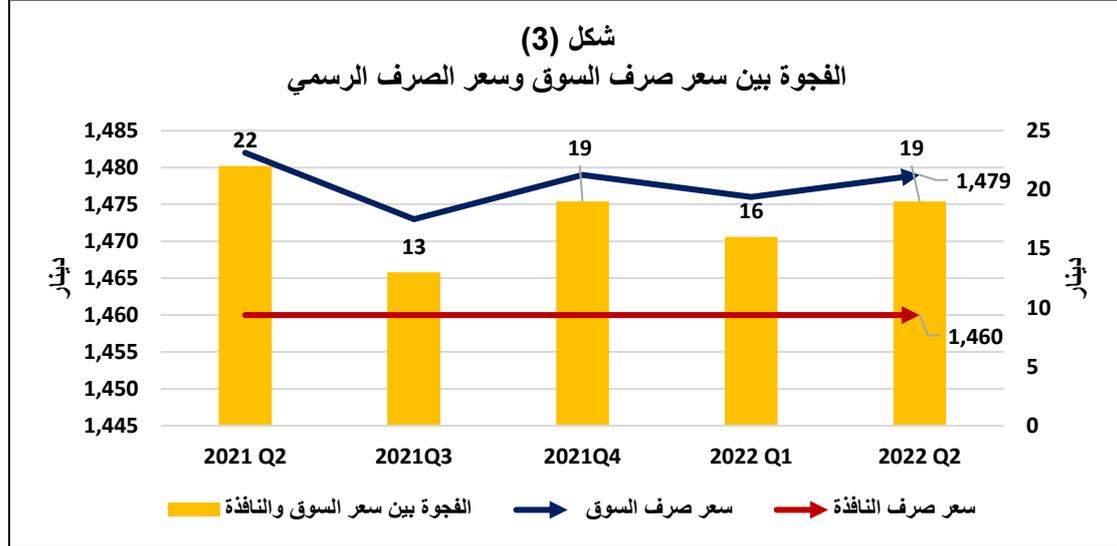
المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي 2022.

في حين يوضح الشكل (2) العلاقة بين مؤشر ضغط سوق الصرف ومؤشر قيمة الدينار العراقي، إذ ارتفعت قيمة الدينار أمام الدولار من (-0.17%) في نهاية شهر أيار لعام 2022 إلى (0.30%) نهاية شهر حزيران لعام 2022 مع ارتفاع في قيمة EMPI أثناء المدة نفسها من (-1.7%) إلى (0.1) والتي تبين مقدار الضغط الذي تعرض له البنك المركزي للحفاظ على قيمة العملة من خلال تعقيم العملة داخل السوق، والذي حافظ على استقرار في معدل تغيير قيمة العملة أثناء الفصل الثاني عام 2022.



المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي 2022

أما فيما يخص قيمة الدينار فيُلحَظ أنَّ هناك فجوة بين سعر صرف السوق المتداول وسعر صرف نافذة بيع العملة، ويوضح الشكل (3) انخفاض الفجوة بين سعر صرف السوق وسعر الصرف الرسمي للدينار العراقي إلى (19) دينار في الفصل الثاني من العام 2022 مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق إذ كانت الفجوة (22) دينار.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

ثانياً: كفاية الاحتياطيات الأجنبية

تعتبر الاحتياطيات الأجنبية من أهم المصدات التي تبقى عملة البلد في وضع آمن وسليم يحصنها تجاه الصدمات الطارئة غير المتوقعة، مما يحافظ على استقرارها داخل السوق المحلي، ولذلك تُعدّ الاحتياطيات الأجنبية الكافية وسيلة لدعم الثقة في قيمة العملة المحلية وتقليل مخاطر هروب رأس المال، وهناك مؤشرات عدّة لقياس كفاية الاحتياطيات الأجنبية منها:

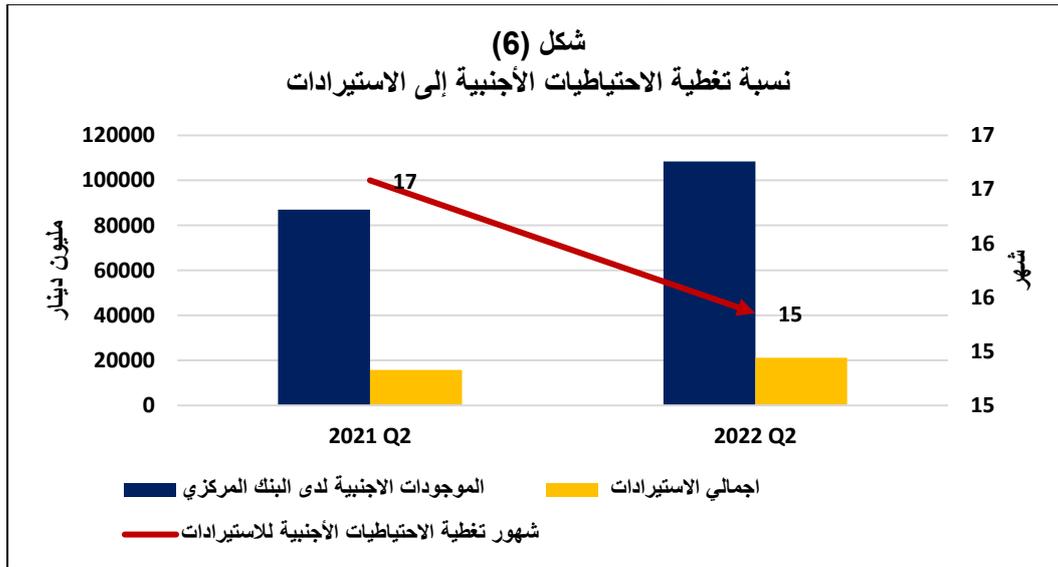
1- نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2)

ان هذا المؤشر يمثل سياسة البنك المركزي في الاحتفاظ بالاحتياطيات الأجنبية بالإضافة إلى قدرته على الحفاظ على قيمة العملة ومواجهة المضاربات التي قد تحصل في العملة الأجنبية، والحفاظ على استقرار الأسعار، كما ويقاس أيضاً الطلب المحتمل على الأصول الأجنبية من المصادر المحلية ومن ثمّ درجة الضغط على الوضع المالي وعلى قيمة العملة الوطنية.

ويُلحَظ من الشكل (4) أنَّ نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد الواسع (M_2) قد ارتفعت لتصل إلى (72.1%) في الفصل الثاني 2022 مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق والتي بلغت فيه (65.3%) وهي أكبر من النسبة المعيارية (50%)، وذلك نتيجة للنمو في الاحتياطيات

3- مؤشر تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات

يعتبر العراق من الدول أحادية الجانب وذلك بالاعتماد على الاستيرادات في سد اغلب احتياجاته المحلية، لذلك تعتبر الاحتياطيات الأجنبية مهمة وذلك من أجل تغطية هذه الاستيرادات التي يحتاجها الاقتصاد المحلي، لذلك فإنّ هذا المؤشر يقيس نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات بافتراض عدم وجود أي إيرادات أو إضافات من العملة الأجنبية أثناء المدة، وقد تختلف هذه النسبة من دولة إلى أخرى على حسب وضعها الاقتصادي، وقد تم تقديرها في بعض البلدان بأن تكون كمية تغطية الاحتياطيات الأجنبية للاستيرادات بين 4 أو 5 أشهر، أمّا في حالة العراق فقد تم تقديرها بمدة 6 أشهر¹، ويبيّن الشكل (6) انخفاض مدة تغطية الاحتياطيات الأجنبية إلى الاستيرادات لتصل إلى (15) شهراً أثناء الفصل الثاني 2022 مقارنة بالفصل نفسه من العام السابق التي بلغت فيه المدة (17) شهراً، ويعود ذلك إلى الارتفاع في قيمة الاستيرادات نتيجة ارتفاع الأسعار عالمياً، وزيادة حجم الاستيرادات بصورة عامة، إذ بلغ معدل النمو في قيمة الاستيرادات (34%) أثناء الفصل الثاني 2022 مقارنة بالفصل نفسه 2021.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

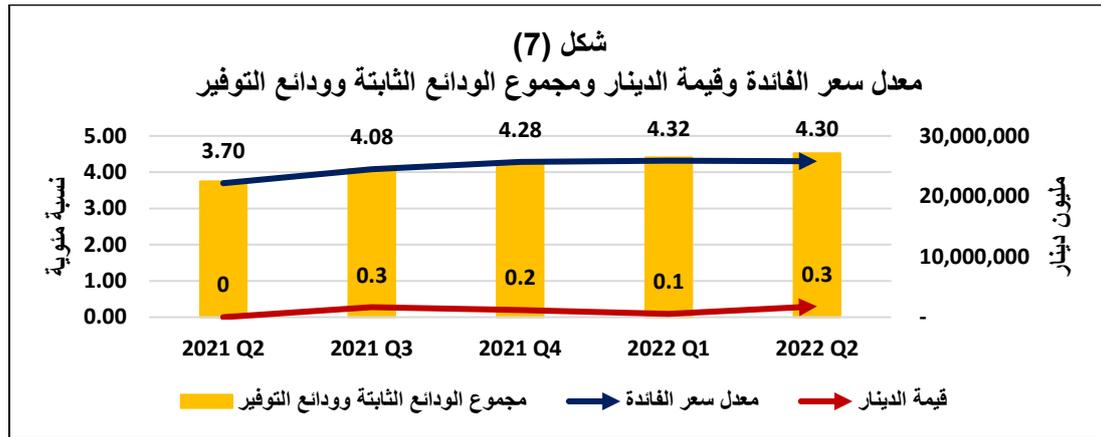
ثالثاً: التغيير في معدّلات أسعار الفائدة

يقيس هذا المؤشر التغيرات التي تحصل في أسعار الفائدة وأثرها في قيمة العملة والودائع طويلة الأجل، إذ تُعدّ أسعار الفائدة المحرّك الأساس للنشاط الاقتصادي في أية دولة، وتُعدّ أيضاً أحد المتغيرات التي لها أثر كبير في قيمة العملة المحلية.

¹ للمزيد انظر، البنك المركزي العراقي 2021، تقرير الإنذار المبكر، العدد الثامن عشر، ص6.

1- أسعار الفائدة القصيرة الأجل على الودائع¹

يوضح هذا المؤشر اثر سعر الفائدة قصير الاجل على حجم الودائع وعلى قيمة العملة المحلية، اذ أن أسعار الفائدة القصيرة الأجل تعبر عن المعدل الذي يتم من طريقه تنفيذ الاقتراض القصير الأجل، أو المعدل الذي يتم به إصدار أو تداول الأوراق الحكومية القصيرة الأجل في السوق، وهي إحدى الأدوات التي من الممكن أن تستخدمها السلطة النقدية في تنفيذ اتجاهاتها المنشودة على حسب الوضع الاقتصادي الذي يمرُّ به البلد، إذ يُلاحظ من الشكل (7) أنّ هناك ارتفاعاً في سعر الفائدة قصيرة الأجل من (3.70%) في الفصل الثاني 2021 إلى (4.30%) في الفصل نفسه من عام 2022، وأنّ هناك ارتفاعاً في الودائع الطويلة الأجل إذ ارتفعت إلى (27.1) تريليون دينار في الفصل الثاني من عام 2022 مقارنة بالفصل نفسه للعام السابق الذي بلغت فيه (22.4) تريليون دينار، وكذلك يبيّن الشكل أنّ هناك تغييراً في قيمة الدينار العراقي للمدة ذاتها نتيجة التغيرات في الظروف الاقتصادية وليس بسبب تغير أسعار الفائدة.

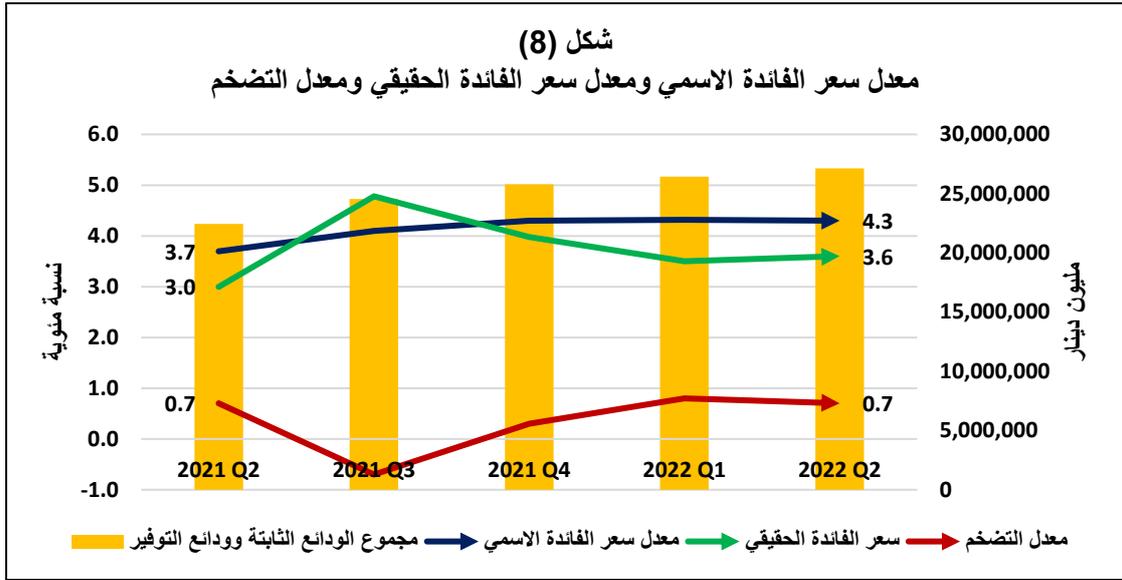


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

2- سعر الفائدة الحقيقي

يعبر سعر الفائدة الحقيقي عن الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم، ويبين الشكل (8) سعر الفائدة الاسمي والحقيقي ومعدل التضخم، وقد لوحظ ان هناك ارتفاع في سعر الفائدة الحقيقي من (3%) في الفصل الثاني لعام 2021 الى (3.6%) مقارنة بالفصل نفسه من العام 2022.

¹ شملت أسعار الفائدة على الودائع مدة ستة أشهر، والودائع مدة سنة وودائع التوفير.



المصدر: - البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

- الجهاز المركزي للإحصاء، الرقم القياسي لأسعار المستهلك لشهر آذار 2022.

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات أداء المصارف

يتم من خلال هذا الفصل تحليل وقياس المؤشرات الخاصة بأداء القطاع المصرفي من أجل معرفة مدى قدرته على الوفاء بالتزاماته المالية عن طريق عدة مؤشرات من أهمها نسبة أجمالي قروض البنك المركزي إلى أجمالي مطلوبات القطاع المصرفي، ونسبة الودائع المصرفية إلى M_2 ونسبة الائتمان النقدي إلى الودائع، نسبة المضاعف النقدي فضلاً عن قياس مؤشر الاستثمارات والربحية للمصارف العاملة في العراق وكذلك نسبة اجمالي القروض المتعثرة إلى اجمالي الائتمان النقدي واجمالي الأصول، فجوة الائتمان للنتائج المحلي الإجمالي.

1- قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف

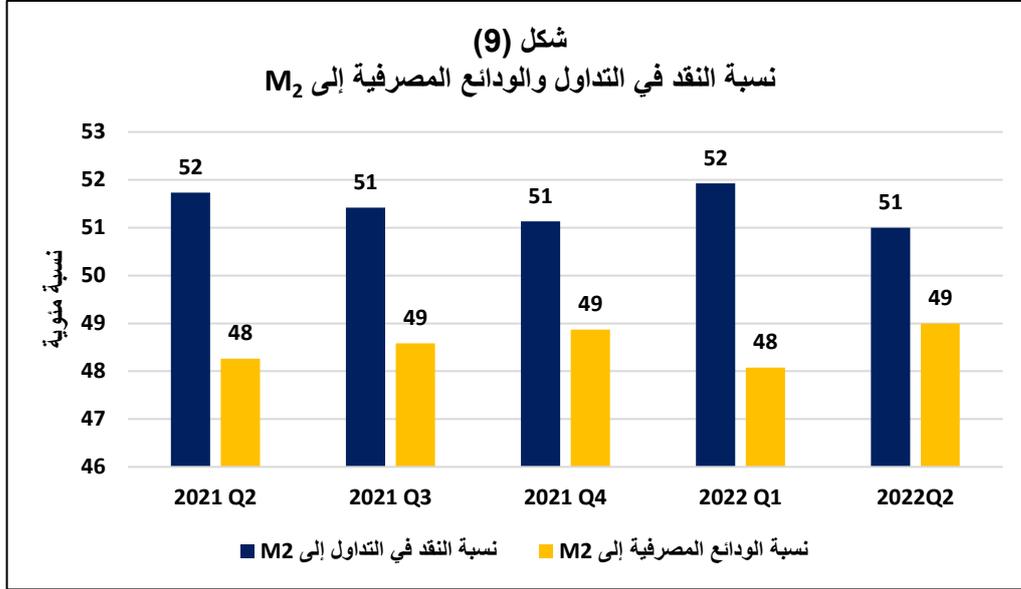
يسمح قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 وبحسب المادة (30) منه على إقراض المصارف التي تعاني من أزمات مالية في ظل ظروف استثنائية وفق الشروط القانونية، ومن هذه الشروط أن يرى البنك المركزي أن المصرف مليء، وأن الضمانات التي يقدمها مناسبة وأن طلب المعونة قائم على حاجته لتحسين السيولة، أو إذا كان هذا الدعم ضرورياً للحفاظ على استقرار النظام المالي.

إن ارتفاع نسبة هذا المؤشر يعكس هشاشة القطاع المصرفي banking sector fragility وتوسع حجم التعثر لتلك المصارف وازدياد المخاطر على النظام المصرفي وسمعته، لكونها تعبر عن أزمة سيولة تعكس مقدار التعثر الذي يعاني منه القطاع المصرفي، ويُلاحظ أن البنك المركزي العراقي لم يقدم قروضاً للمصارف العاملة أثناء الفصل الثاني من عام 2022، وهذا لا يعني عدم وجود مصارف متعثرة، ولكن لعدم تقديم المصارف التي لديها تعثر طلبات للحصول على قروض، لأنها لم تستوفي الشروط الخاصة بالقروض الممنوحة من قبل البنك المركزي لوجود متطلبات يجب أن تقدمها تلك المصارف لأجل السير بعملية المنح.

2- الودائع المصرفية / M_2

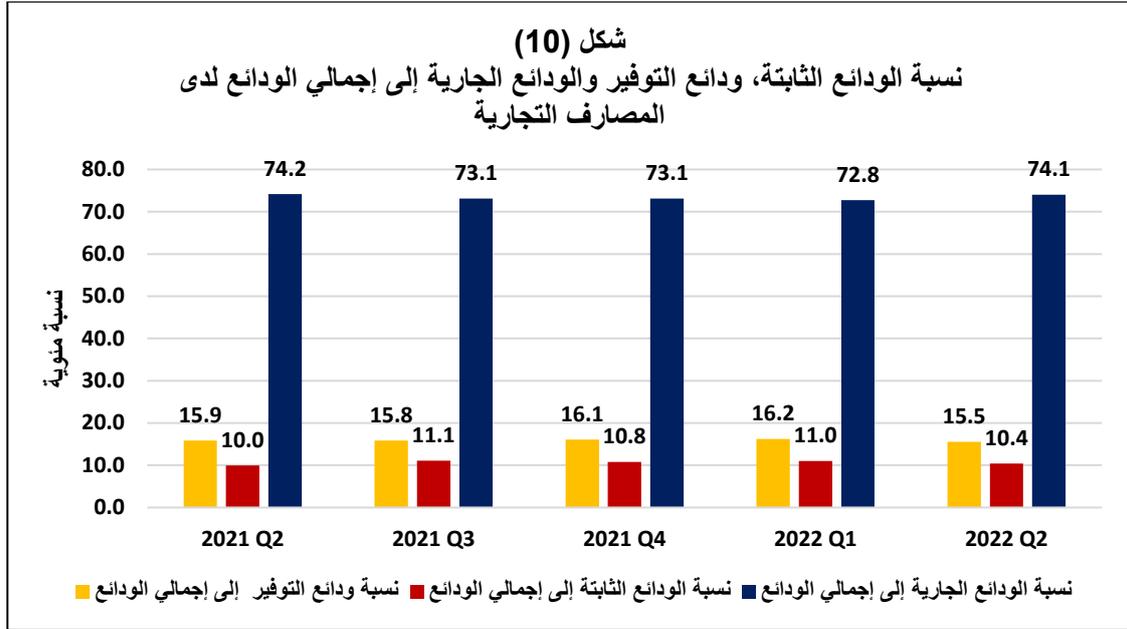
تعتبر الودائع عن مقدار الملائة المالية التي يتمتع بها المصرف والتي يمكن الحصول عليها من خلال تنويع الخدمات المقدمة إلى الجمهور من اجل جذب عدد اكبر من المودعين إلى المصرف، وبالتالي فإن هذا المؤشر يمثل رغبة الجمهور في التوجه نحو المصارف نتيجة لعملها أو العروض المميزة التي تعمل على جذب الجمهور إليها من جهة، فضلاً عن أن حجم الودائع لدى المصرف يمثل مؤشراً لنشاطه وانتشاره من جهة أخرى، ويُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة الودائع المصرفية على عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2)، ويوضح الشكل (9)

أن نسبة الودائع المصرفية إلى (M₂) قد ارتفعت أثناء الفصل الثاني من عام 2022 إلى (49%) بعدما كانت (48%) للفصل نفسه من عام 2021، وفي المقابل انخفض مؤشر نسبة النقد في التداول إلى (M₂) من (52%) في الفصل الثاني من عام 2021 إلى (51%) للفصل نفسه من عام 2022، وهذا يُعدُّ مؤشرًا إيجابيًا للجهاز المصرفي.



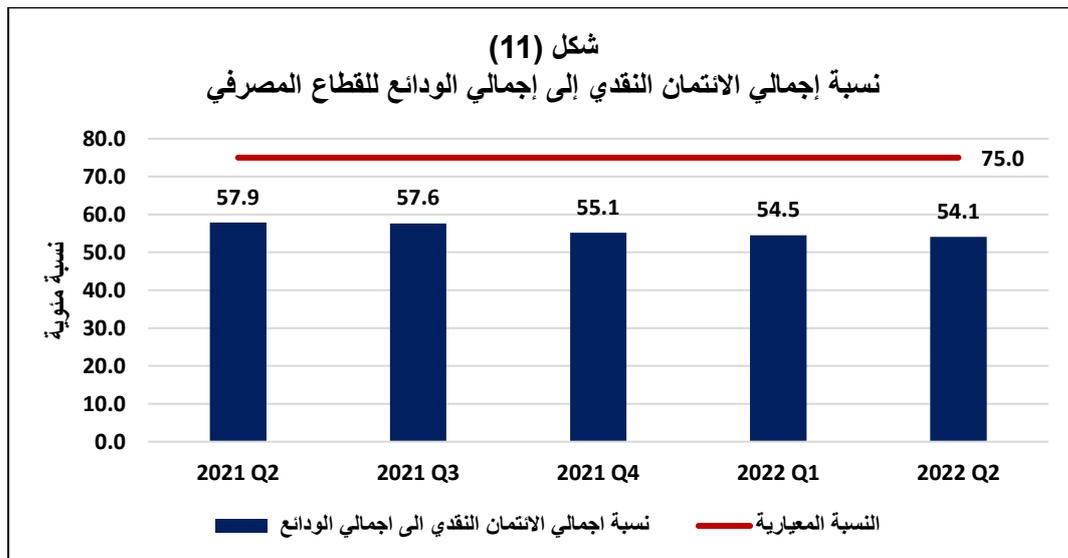
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

وبالرجوع إلى أنواع الودائع لدى المصارف التجارية يُلاحظ أنَّ نسبة الودائع الجارية هي النسبة الأكبر من إجمالي الودائع لدى المصارف، إذ بلغت نسبتها (74.1%) أثناء الفصل الثاني من عام 2022 بعدما كانت (74.2%) خلال الفصل نفسه من عام 2021، في حين ارتفعت الودائع الثابتة إلى (10.4%) في الفصل الثاني لعام 2022 بعدما كانت (10%) من الفصل نفسه لعام 2021، أمّا فيما يخصُّ ودائع التوفير فقد بلغت (15.5%) أثناء الفصل الثاني عام 2022 بعد ما كانت (15.9%) للفصل نفسه من عام 2021، والشكل (10) يوضح ذلك.

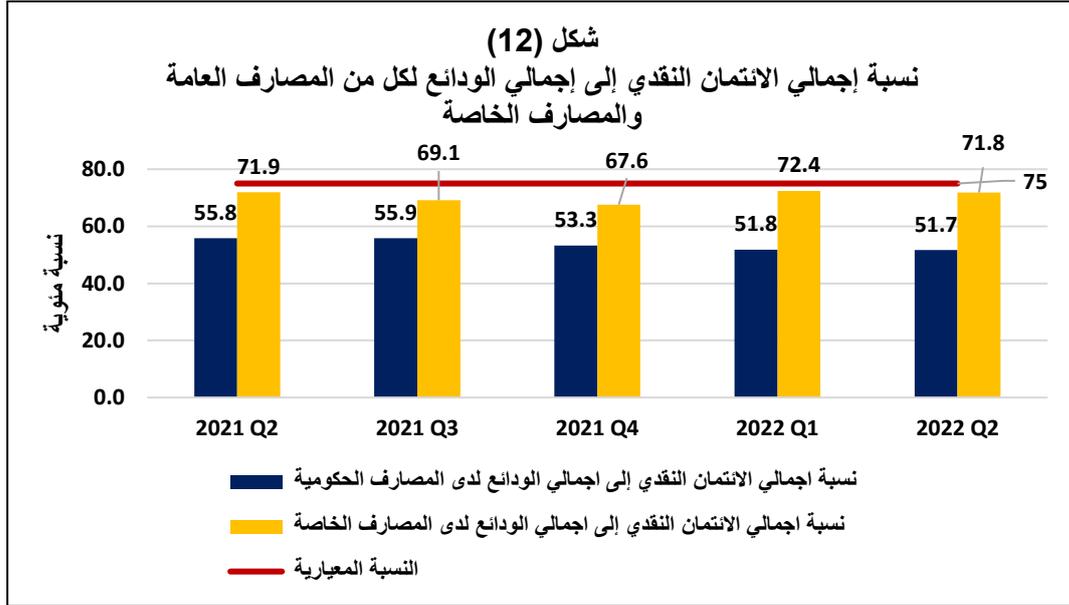


3- إجمالي الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع

حدّد البنك المركزي العراقي هذه النسبة عند (75%)، للحفاظ على سيولة كافية لدى المصارف لمواجهة سحبات العملاء وإجراء نشاطات المصرف المالية، وتُقاس هذه النسبة من طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والذي يُعبّر عن حالة السيولة في الأجل الطويل للقطاع المصرفي، والشكل (11) يوضح أنّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع بلغت (54.1%) في الفصل الثاني 2022 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حدّدها البنك المركزي (75%).



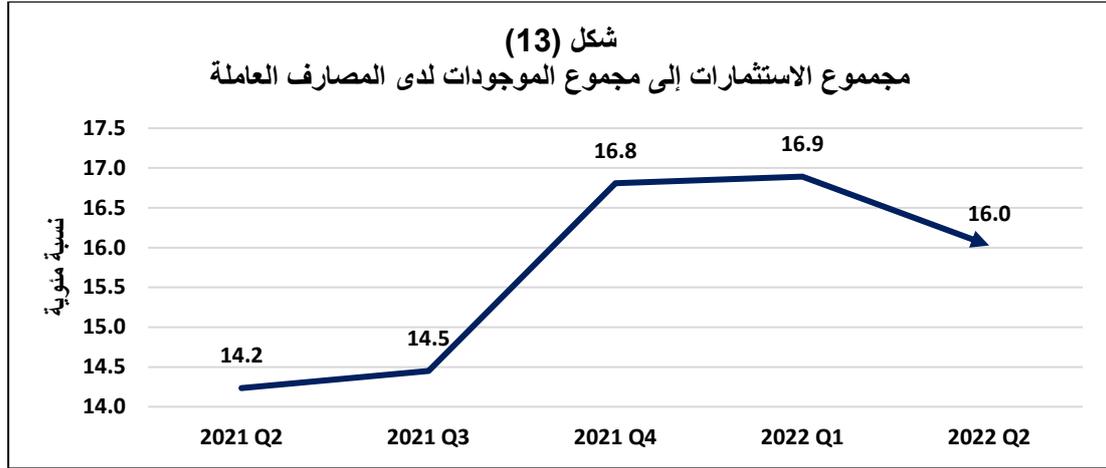
وعند العودة إلى المصارف الخاصة والمصارف العامة كُـلِّ على جِدّة يتضح أنّ المصارف الخاصة قد تراجعت فيها هذه النسبة وهي ضمن الحدود التي أقرها البنك المركزي، والشكل (12) يبيّن أنّ هذه النسبة بلغت (71.8%) في الفصل الثاني من عام 2022 لدى المصارف الخاصة بعدما كانت (71.9%) للفصل نفسه من عام 2021، أمّا فيما يخصّ المصارف العامة فهي لم تتجاوز النسبة المحدّدة أيضًا إذ بلغت هذه النسبة في الفصل الثاني عام 2022 (51.7%).



المصدر: البنك المركزي العراقي، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

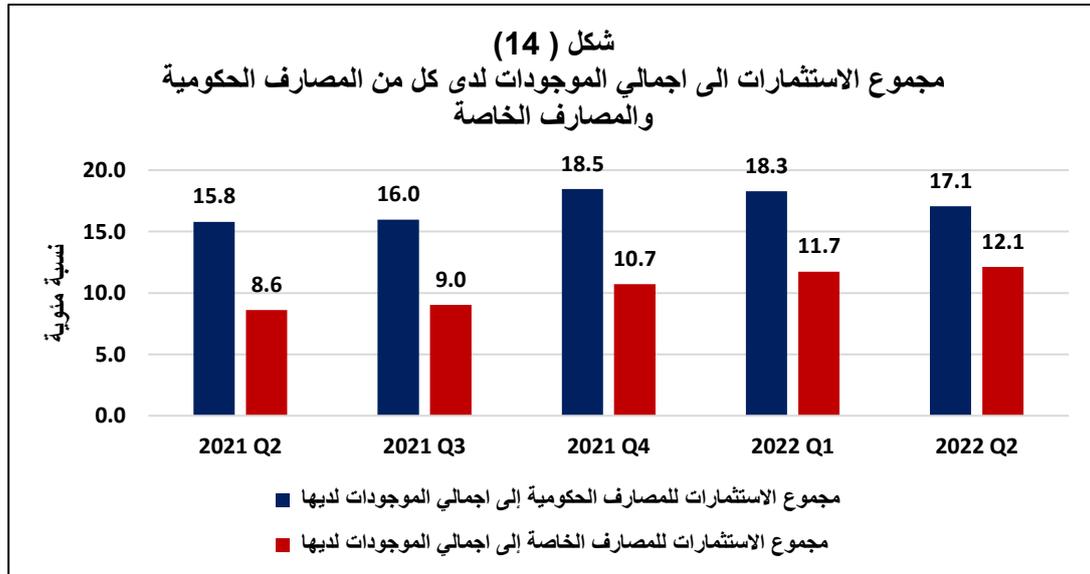
4- استثمارات المصارف العاملة

يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة كونه يبين حجم الاستثمارات الموجودة في الميزانية لدى المصارف، وتبرز أهمية الاستثمارات في العائد الذي توفره للمصرف وزيادة الأرباح لديه خاصة إذا كانت هذه الاستثمارات بصورة مدروسة وضمن قطاعات نشطة داخل الاقتصاد، وتمول الاستثمارات من رأس مال المصرف والودائع المتوفرة لديه، وتكون في جانب الموجودات ضمن ميزانية المصرف، لذلك يتم قياسها إلى إجمالي الموجودات لغرض معرفة حجمها لدى المصرف، والشكل (13) يوضح أن حجم الاستثمارات إلى مجموع الموجودات لدى المصارف التجارية قد ارتفعت من (14.2%) خلال الفصل الثاني 2021 إلى (16%) خلال نفس الفصل من عام 2022.



المصدر: البنك المركزي العراقي، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

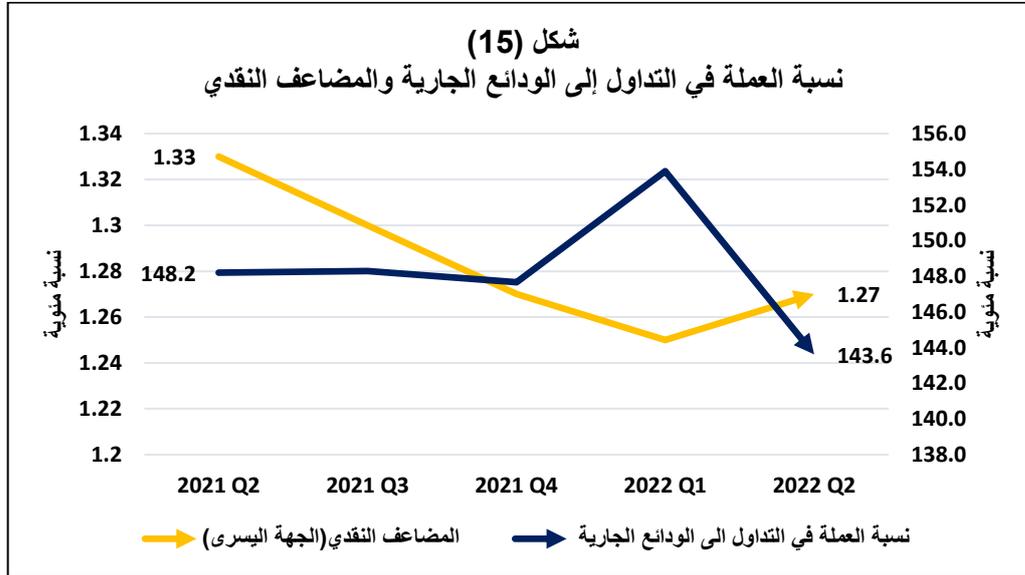
وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية، نجد ان نسبة الاستثمارات إلى حجم الموجودات لدى المصارف الحكومية أكبر من نظيرتها المصارف الخاصة، والشكل (14) يبين ان حجم الاستثمارات لدى المصارف الحكومية قد ارتفع من (15.8%) خلال الفصل الثاني من عام 2021 إلى (17.1%) خلال نفس الفصل من عام 2022، كما وان الاستثمارات لدى المصارف الخاصة إلى اجمالي الموجودات لديها قد ارتفعت من (8.6%) خلال الفصل الثاني من عام 2021 إلى (12.1%) خلال نفس الفصل من عام 2022، والجدير بالذكر ان حجم الاستثمارات لدى المصارف الحكومية تشكل (84%) إلى اجمالي الاستثمارات لدى المصارف العاملة في حين تشكل استثمارات المصارف الخاصة (16%).



المصدر: البنك المركزي العراقي، قسم الإحصاءات النقدية والمالية.

5- المضاعف النقدي

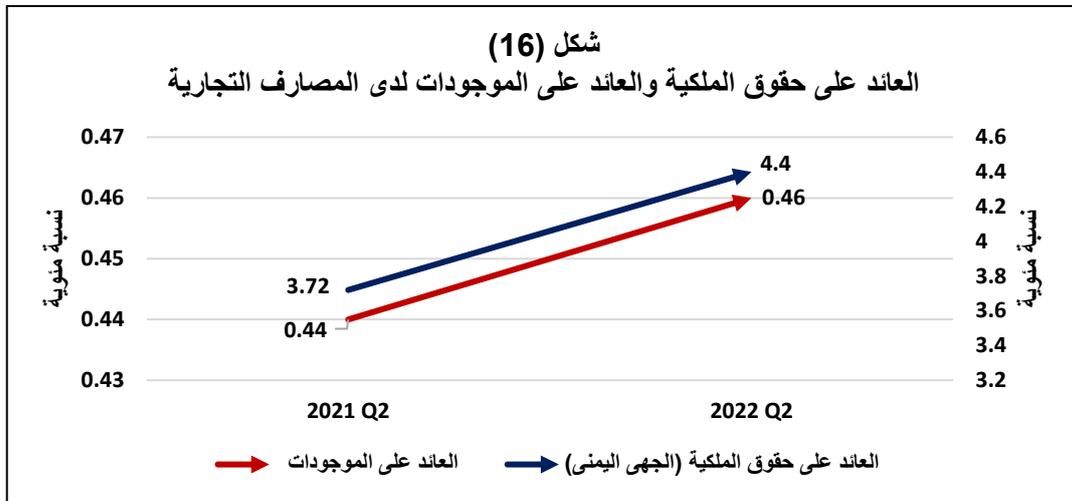
يعرف المضاعف النقدي على أنه رغبة وقدرة المصارف على تحويل الودائع لديه إلى ائتمان، وبالتالي فإنه يمثل النشاط المصرفي داخل القطاع الحقيقي فهو من جهة يمثل جانب رغبة الجمهور بالتوجه إلى المصرف نتيجة إلى الخدمات التي يقدمها ذلك المصرف والتي من خلالها كسب ثقة الجمهور، ومن جهة أخرى يمثل رغبة المصرف في منح الائتمان إلى الجمهور والفوائد المترتبة عليه نتيجة لذلك، والشكل (15) يوضح نسبة المضاعف النقدي الذي يبين أن هناك انخفاضاً في نسبة المضاعف النقدي في الفصل الثاني من عام 2022 ليصل إلى (1.27%) بعدما كان (1.33%) للفصل نفسه من عام 2021، وأنّ هنالك انخفاضاً في نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية، إذ بلغت في الفصل الثاني من عام 2022 (143.6%) بعد أن كانت (148.2%) في الفصل نفسه من عام 2021، وهذا يعني أنّ رغبة المصارف في منح الائتمان انخفضت، نتيجة لعدة ظروف مر به البلد خلال هذه الفترة، ممّا أدى إلى ارتفاع حجم الاحتياطيات الفائضة، إذ بلغت نسبة النمو في حجم الاحتياطيات الفائضة للمصارف لدى البنك المركزي (30%) خلال المدة (Q2 2021 – Q2 2022)، في حين بلغ حجم النمو في إجمالي الائتمان النقدي خلال المدة نفسها (12.6%)، مما يفسر انخفاض قيمة المضاعف النقدي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي.

6- ربحية المصارف

يوضح هذا المؤشر العائد الذي تحصل عليه المصارف أو الخسارة التي تتعرض لها، والشكل (16) يوضح العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف العاملة داخل الجهاز المصرفي، إذ يتبين أنّ هناك ارتفاعاً في نسبة العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية، إذ ارتفع العائد على الموجودات في الفصل الثاني من عام 2022 إلى (0.46%) بعد أن كان (0.44%) للفصل نفسه من عام 2021، أما نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهدت ارتفاعاً أيضاً من (3.72%) في الفصل الثاني لعام 2021 إلى (4.4%) للفصل نفسه من عام 2022.



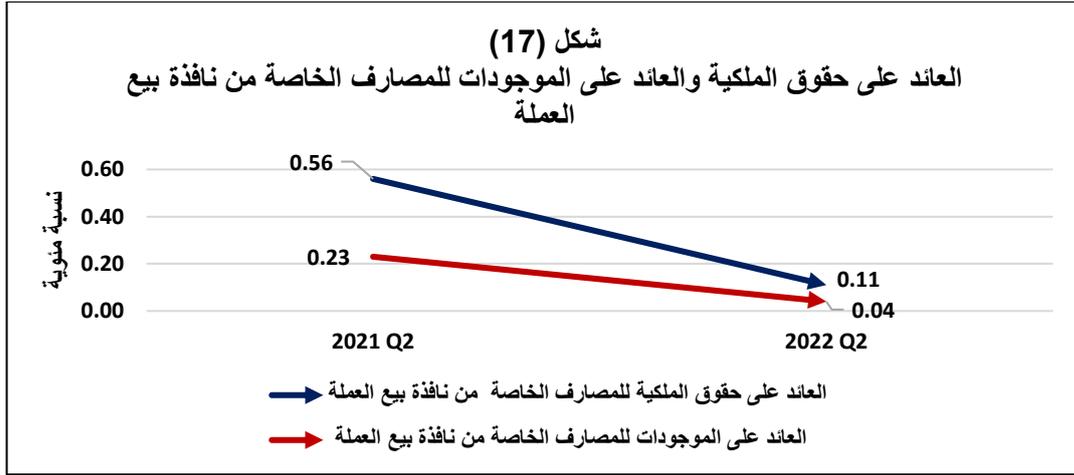
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

7- ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية

إنّ هذا المؤشر يوضح ربحية المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة الأجنبية¹، والشكل (17) يوضح أنّ العائد على حقوق الملكية من مشتريات المصارف الخاصة من نافذة بيع العملة انخفض من (0.56%) في الفصل الثاني عام 2021 إلى (0.11%) أثناء الفصل نفسه من عام 2022، كذلك الأمر في ما يخصّ العائد على الموجودات الذي انخفض من (0.23%) إلى (0.04%) أثناء المدة نفسها، إنّ هذا الانخفاض في النسبتين يرجع إلى انخفاض العائد المتحصل من نافذة بيع العملة بالنسبة للمصارف الخاصة بسبب انخفاض المبيعات التي حققت نمواً سالباً بلغ (79.8%) خلال المدة (Q2 2021 – Q2 2022).

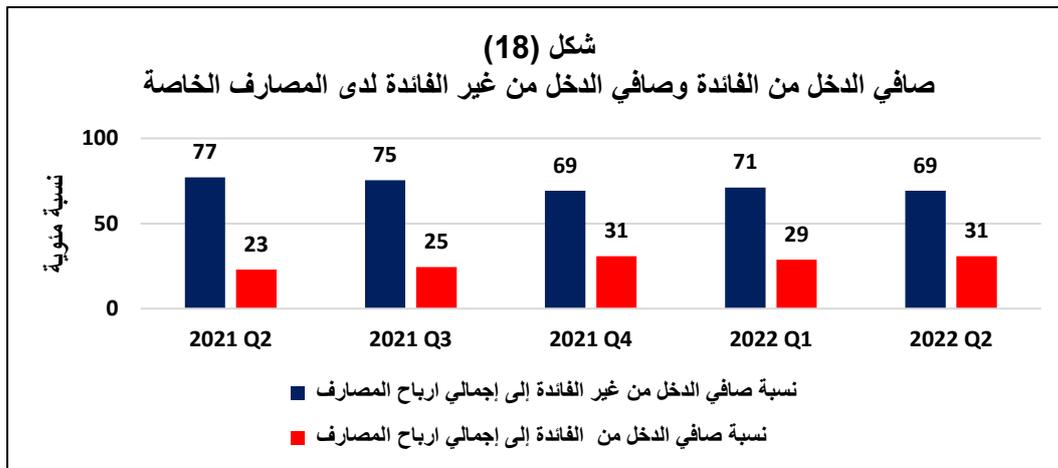
¹ للمزيد عن طريقة احتساب هذا المؤشر يُنظر:

-البنك المركزي العراقي 2021- تقرير الإنذار المبكر- العدد السابع عشر- ص15



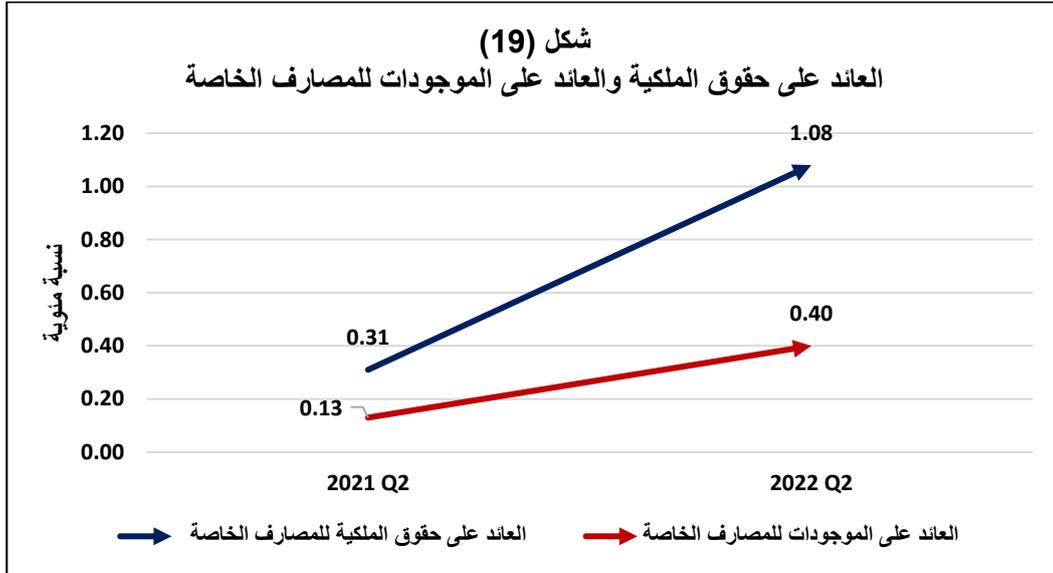
المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار النقدي والمالي 2022.

وعند العودة إلى أرباح المصارف الخاصة المتحصلة من النشاطات المصرفية المتمثلة بالفائدة المتحصلة من منح الائتمان، نجد أنّ هذه الأرباح لا تشكّل نسبة كبيرة من أرباح المصارف، والشكل (18) يوضح صافي الدخل المتحصل من الفائدة وصافي الدخل المتحصل من غير الفائدة للمصارف الخاصة، ويتبين أنّ صافي الدخل المتحصل من غير الفائدة لدى المصارف الخاصة يشكّل نسبة (69%) من إجمالي الدخل لدى المصارف في الفصل الثاني عام 2022، مما يتوجب على المصارف الخاصة زيادة نشاطها داخل القطاع الحقيقي المتمثل بعملية منح القروض وجذب الودائع وزيادة الخدمات المالية المقدمة من قبلها، والجدير بالذكر أن الامر مختلف بالنسبة للمصارف الحكومية والتي معظمها لا تدخل إلى نافذة بيع العملة الأجنبية او يكون دخولها بشكل محدود جداً، إذ بلغت نسبة صافي الدخل من الفائدة لدى المصارف الحكومية إلى إجمالي الدخل (63.6%) اثناء الفصل الثاني 2022.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

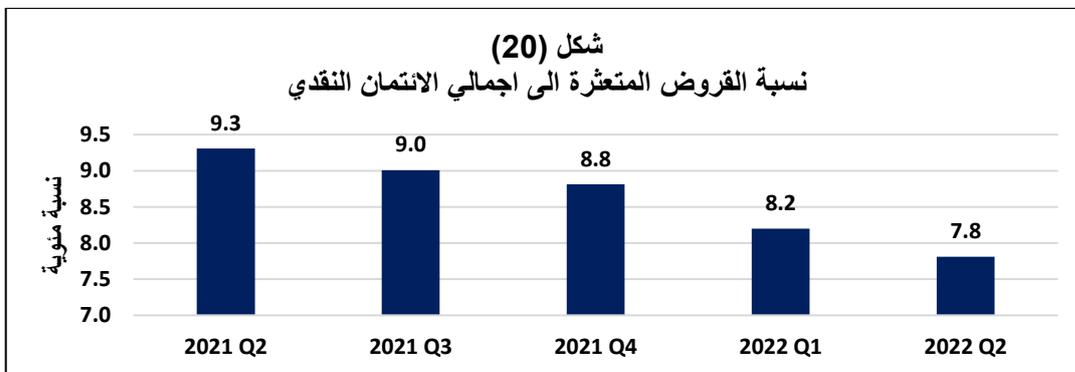
وبالعودة إلى العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات لدى المصارف الخاصة نجد أنّ هناك ارتفاعاً في كليهما على الرغم من انخفاض العائد المتحصل من نافذة بيع العملة للمصارف الخاصة خلال المدة (Q2 2021 – Q2 2022)، إذ ارتفع العائد على حقوق الملكية من (0.31%) خلال الفصل الثاني 2021 إلى (1.08%) خلال الفصل نفسه من عام 2022، وكذلك حال العائد على الموجودات إذ ارتفع من (0.13%) إلى (0.40%) خلال المدة نفسها. وعلى النحو المبين في الشكل (19).



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

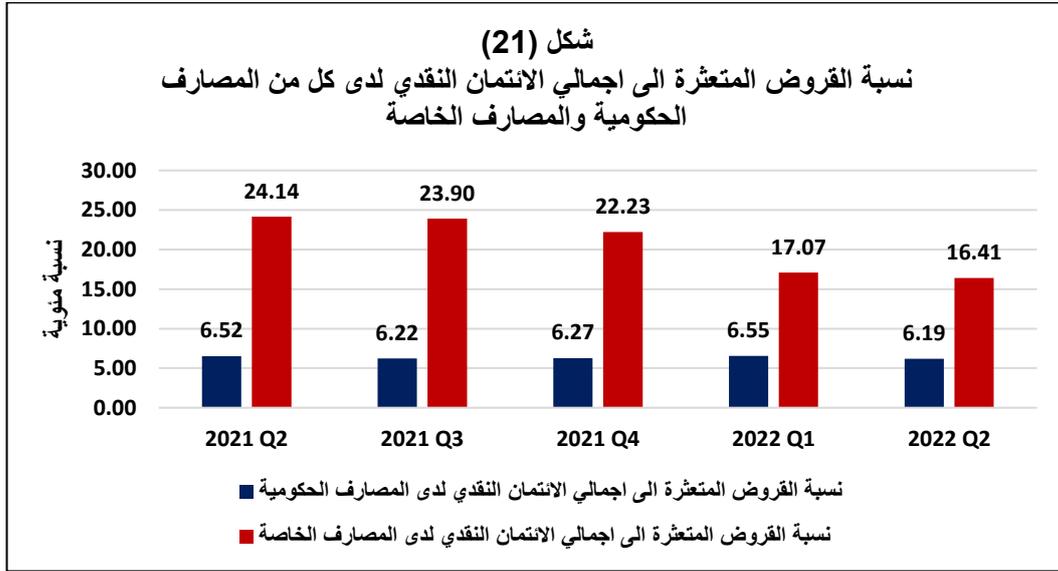
8- القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الائتمان النقدي، والشكل (20) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الثاني من عام 2022 قد انخفضت إلى (7.8%) بعد أن كانت (9.3%) للفصل نفسه عام 2021، أي إنّ هناك انخفاضاً في نسبة نمو القروض المتعثرة، علماً أنّ هذه النسبة تمثل إجمالي المصارف العاملة.



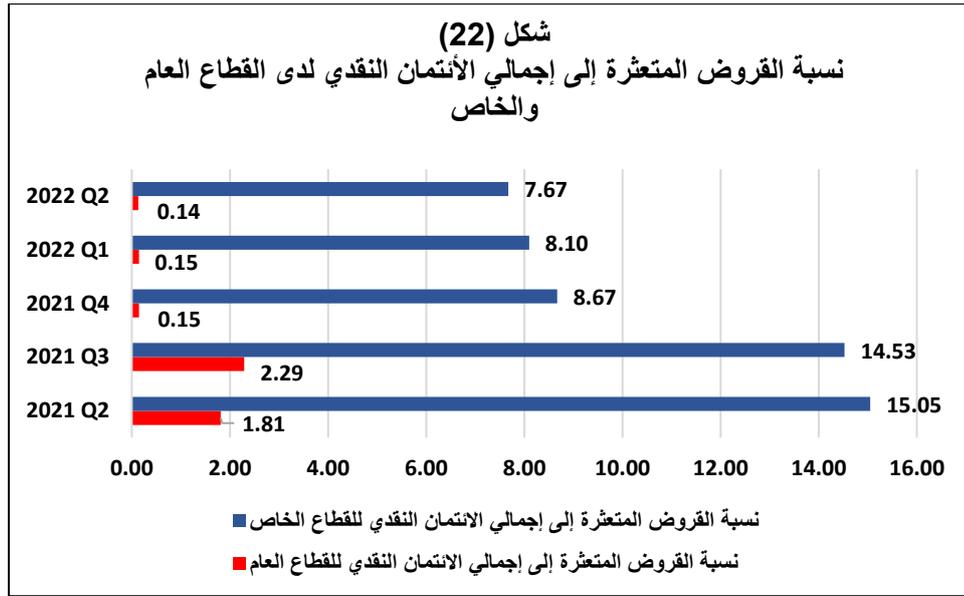
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث ملكيتها نجد أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة أكثر من نظيرتها المصارف العامة، والشكل (21) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى المصارف الخاصة قد انخفضت لتبلغ هذه النسبة (16.41%) في الفصل الثاني عام 2022، بعدما كانت (24.14%) للفصل نفسه من عام 2021، أما فيما يخص المصارف العامة فإنّ هناك انخفاضاً في هذه النسبة من (6.52%) في الفصل الثاني 2021 إلى (6.19%) أثناء الفصل نفسه من عام 2022، علماً أنّ نسبة الائتمان النقدي الممنوح من المصارف العامة إلى إجمالي الائتمان يشكّل (84.1%) أثناء الفصل الثاني من عام 2022.



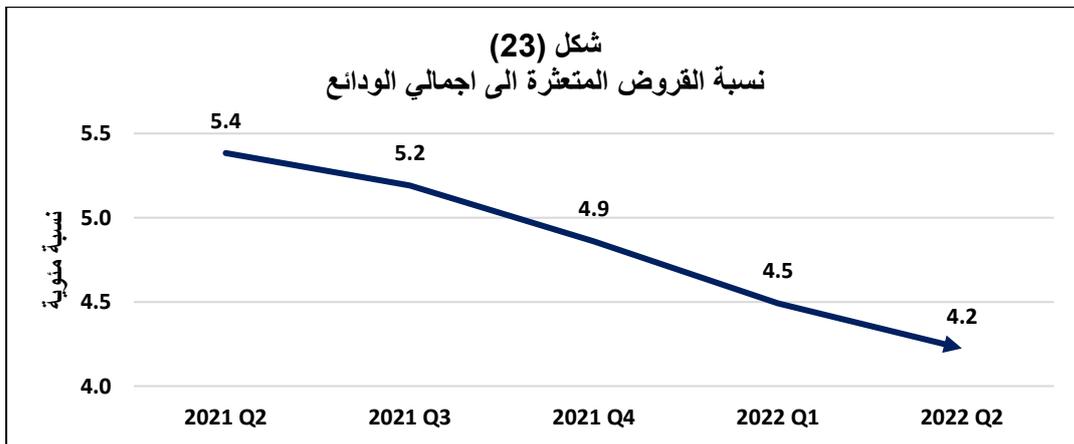
المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

أما فيما يخص القروض المتعثرة لدى كلّ من القطاع الخاص والقطاع العام، فنجد أنّ حجم القروض المتعثرة لدى القطاع الخاص أكبر من نظيره في القطاع العام، إذ بلغت نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي لدى القطاع الخاص (7.6%) أثناء الفصل الثاني لعام 2022، في حين بلغت هذه النسبة لدى للقطاع العام (0.14%) أثناء المدة نفسها، والشكل (22) يوضح ذلك.



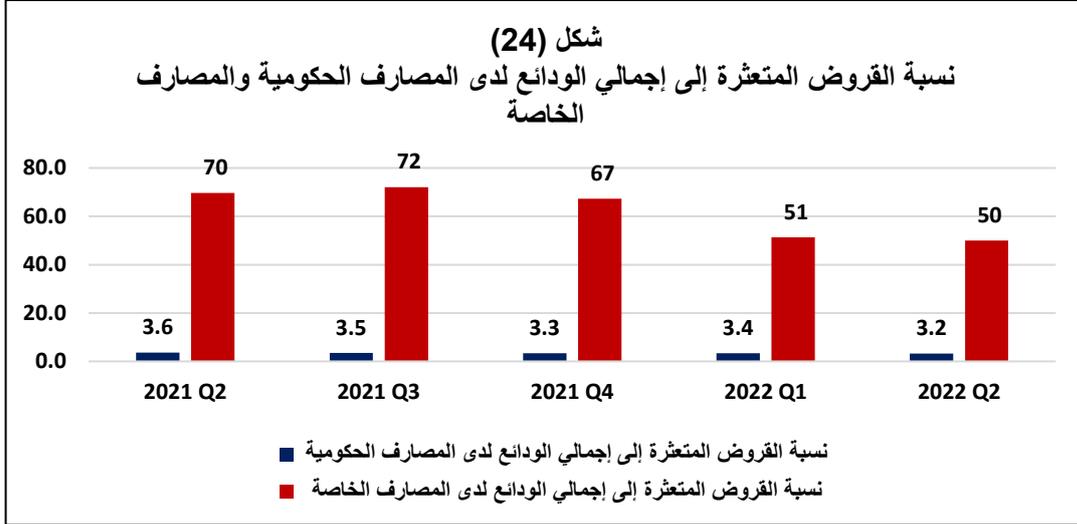
9- القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الودائع لدى المصارف، والشكل (23) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع قد انخفضت من (5.4%) في الفصل الثاني لعام 2021 إلى (4.2%) للفصل نفسه من عام 2022، الأمر الذي يُعدّ إيجابياً فيما يخصّ الجهاز المصرفي وهو ما يمكنها من منح ائتمان أكثر وجذب الودائع.



وبالعودة إلى تصنيف المصارف من حيث الملكية نجد أنّ هناك ارتفاعاً في هذه النسبة للمصارف الخاصة على الرغم من الانخفاض في نسبتها إلى إجمالي الودائع، والشكل (24) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف الخاصة مرتفع إذا ما قورنت بالمصارف العامة، إذ بلغت في الفصل الثاني عام 2022 (50%) بعد أن كانت

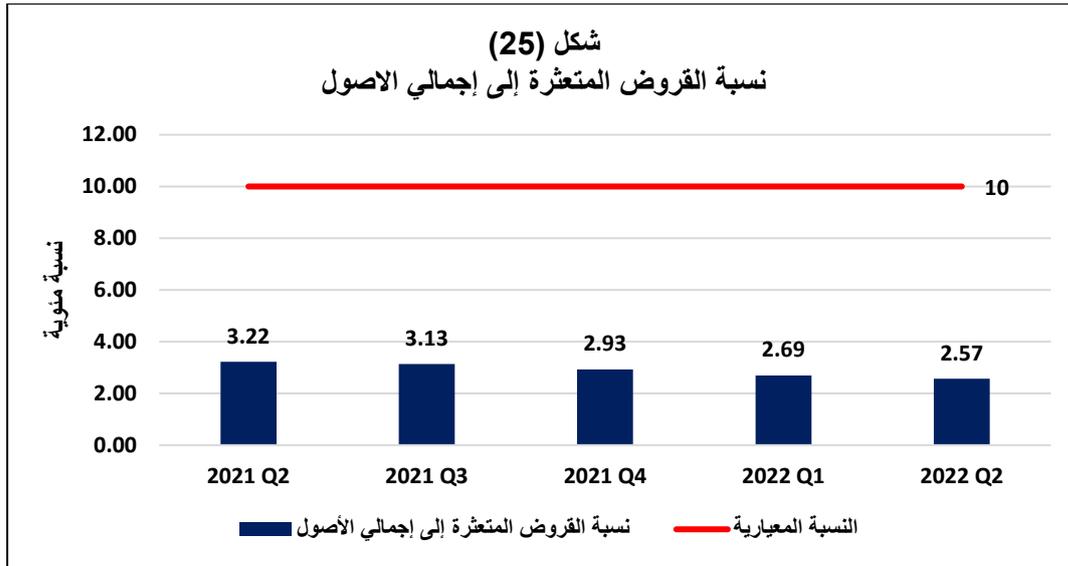
(70%) للفصل نفسه عام 2021، أي إنَّ هناك انخفاضًا في حجم القروض المتعثرة لدى المصارف الخاصة، في حين بلغت هذه النسبة لدى المصارف الحكومية (3.2%) خلال الفصل الثاني من عام 2022.



10- القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول

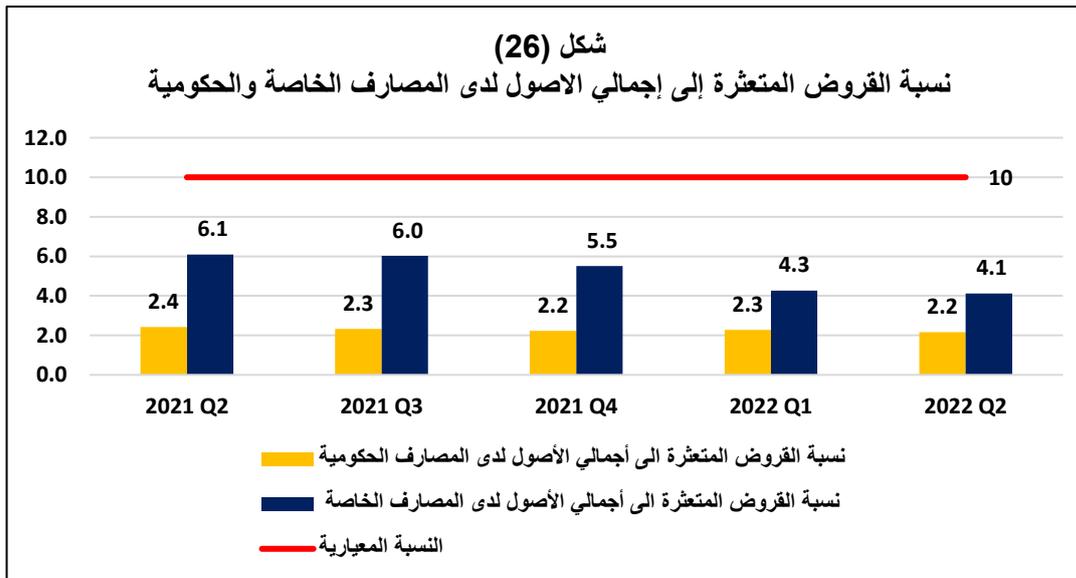
يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الأصول لدى المصارف، إنَّ القيمة المعيارية لهذه النسبة هي (10%)¹، ويوضّح الشكل (25) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف العاملة في العراق، إذ يُلحَظ أنَّ النسبة انخفضت إلى (2.57%) في الفصل الثاني لعام 2022 بعد أن كانت (3.22%) للفصل نفسه عام 2021، وبذلك فإنَّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لم تتجاوز النسبة المعيارية إذا ما تم قياسها إلى إجمالي المصارف.

¹ للمزيد انظر، البنك المركزي العراقي 2020، تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي، العدد الثالث عشر، ص18.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

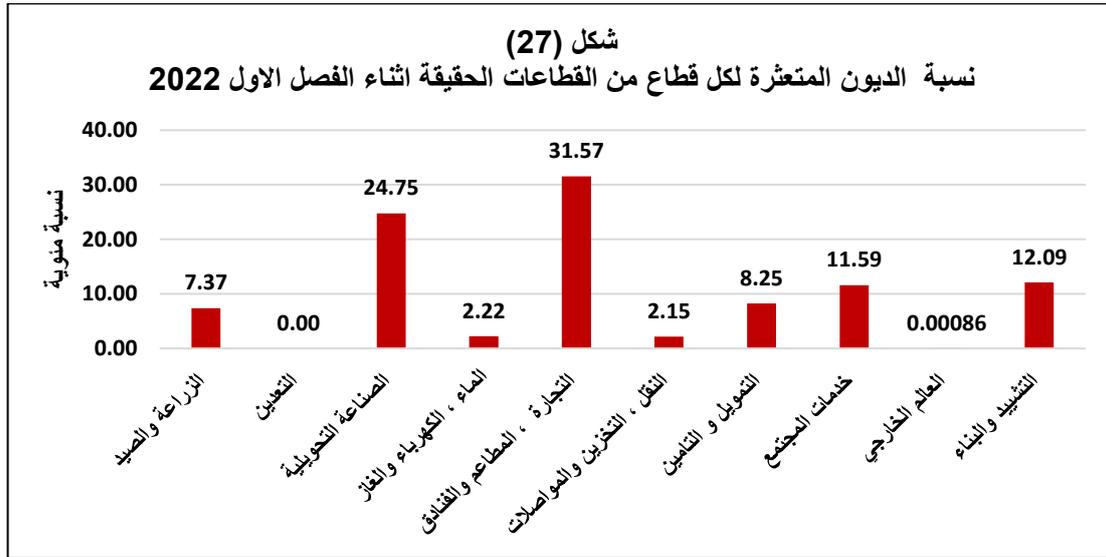
وبالعودة إلى تفصيل المصارف بحسب الملكية، نجد أنّ كلاً من المصارف الخاصة والحكومية لم تتجاوز النسبة المعيارية، والشكل (26) يوضح أنّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف الخاصة أو المصارف العامة لم تتجاوز النسبة المعيارية (10%)، ولكنّ هذه النسبة مرتفعة لدى المصارف الخاصة أكثر من نظيرتها الحكومية، إذ بلغت في الفصل الثاني من عام 2022 (4.1%)، في حين بلغت هذه النسبة (2.2%) لدى المصارف الحكومية أثناء المدة نفسها، وأنّ هذه النسبة لا تدعو إلى القلق فيما يخصّ الاستقرار المالي، إذ إنّ المصارف الحكومية تستحوذ على نسبة كبيرة من القطاع المصرفي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

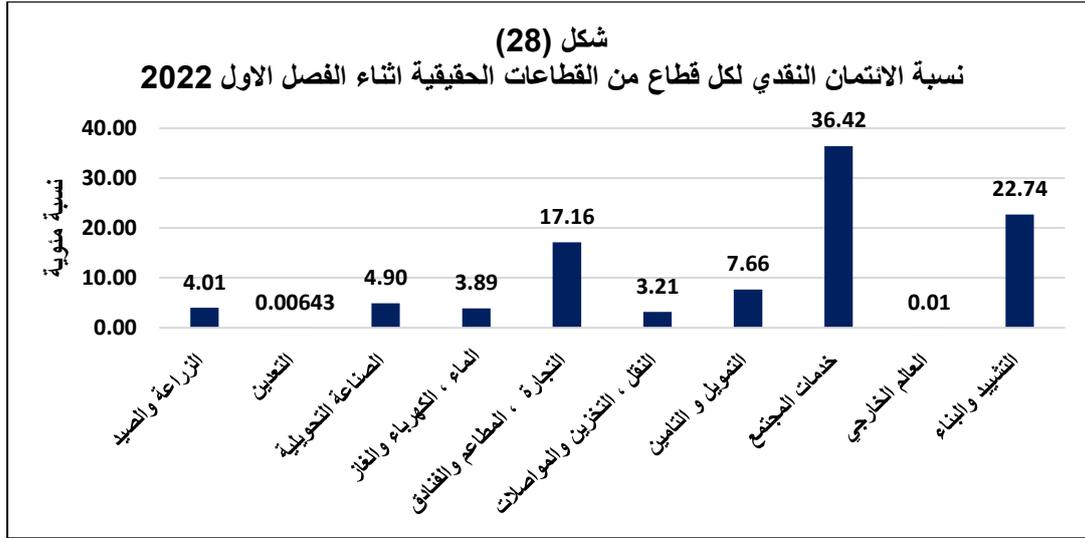
11- التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة

يوضح هذا المؤشر التوزيع القطاعي للديون المتعثرة، والشكل (27) يبيّن أنّ قطاع التجارة والمطاعم احتل النسبة الأكبر للقروض المتعثرة إذ بلغت (31.5%) أثناء الفصل الأول من عام 2022 يليها قطاع الصناعات التحويلية بنسبة (24.7%) أثناء المدة نفسها، لذلك استوجب أن تكون المصارف أكثر حيطة وحذرًا في منح الائتمان داخل هذين القطاعين، لتجنب تعثر نشاطها وضمان سلامة أموال المودعين، ويوجب أيضًا ضرورة وضع سياسات تمكّن هذين القطاعين من التعافي والعودة إلى مسار النمو الصحيح بعد انحسار اثار جائحة كورونا السلبية تدريجيًا.



المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

ومن الجدير بالذكر أنّ قطاع التجارة والمطاعم ليس هو صاحب النسبة الأكبر في حجم الائتمان الممنوح داخل القطاع الحقيقي، وعلى الرغم من ذلك فهو يمتلك النسبة الأكبر في حجم الديون المتعثرة، وأنّ قطاع خدمات المجتمع لديه النسبة الأكبر من الائتمان النقدي الممنوح إلى القطاعات الحقيقية بنسبة بلغت (36.42%)، يليه قطاع التشييد والبناء بنسبة بلغت (22.74%)، على النحو المبين في الشكل (28).

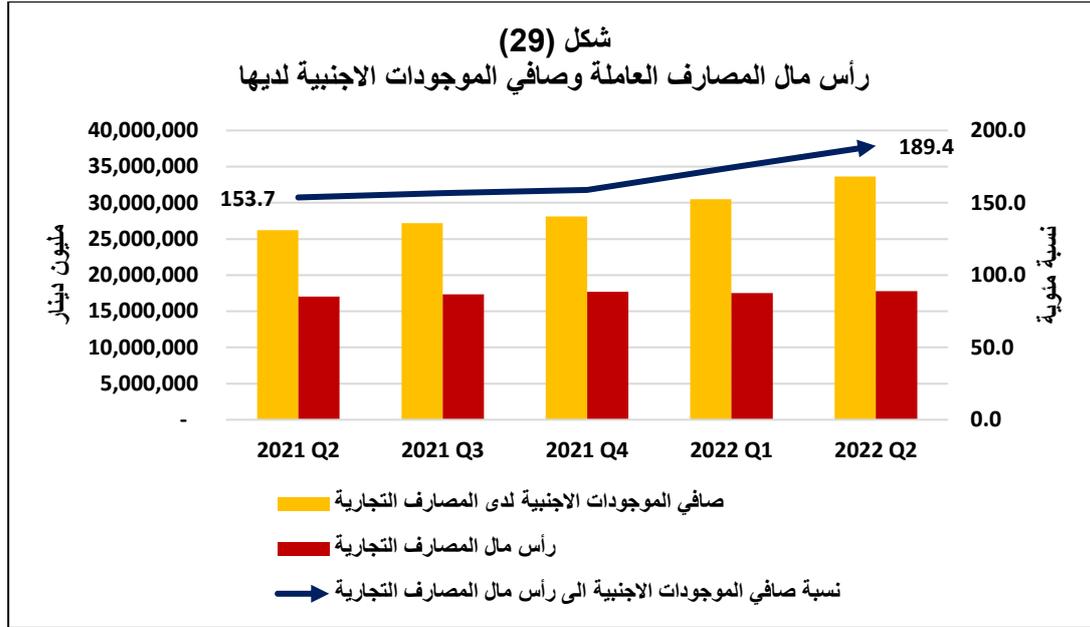


المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث.

12- صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف/ رؤوس أموال المصارف العاملة

يُقاس هذا المؤشر بقسمة صافي الموجودات الأجنبية للمصارف العاملة على رأس مالها، والشكل (29) يوضح هذه النسبة التي تبين الاحتفاظ بالعملة الأجنبية لدى المصارف التجارية في حال تعرضت العملة الوطنية إلى تقلبات حادة، ويتبين أنّ نسبة صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية قد ارتفعت من (153.7%) أثناء الفصل الثاني من عام 2021 إلى (189.4%) أثناء الفصل نفسه من عام 2022، الجدير بالذكر إنّ مصدر الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي هو مصدر داخلي¹، كما وإن احتفاظ البنك المركزي بنسب كافية من الأصول الأجنبية موازية لعرض النقد بالمعنى الواسع، إذ بلغت نسبة الأصول الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (72%) في الفصل الثاني من عام 2022، يجعل الزيادة في نسبة الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف مسيطر عليه من السلطة النقدية في العراق.

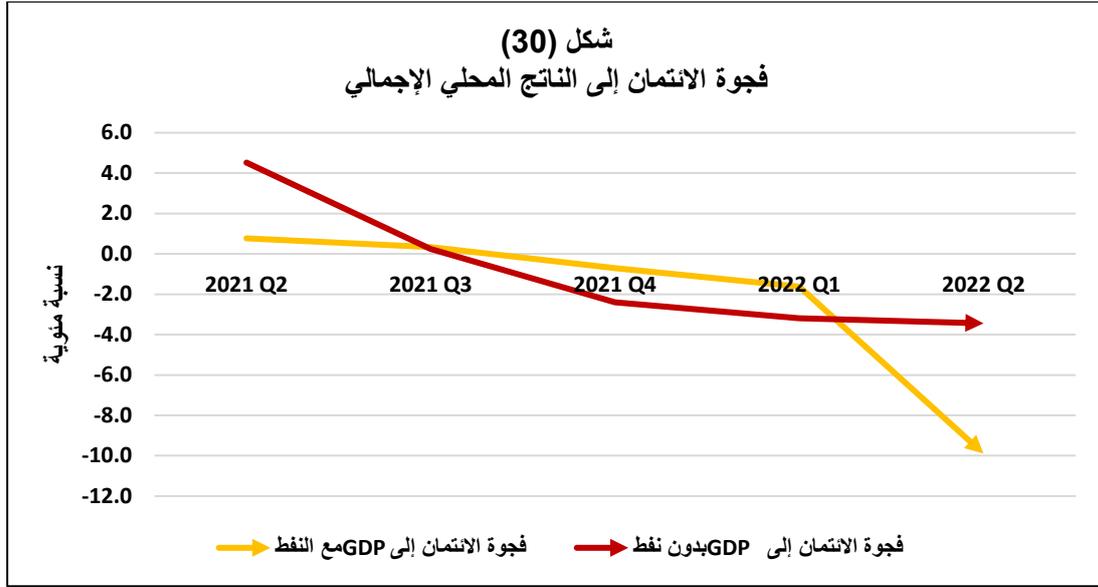
¹- المقصود هنا عدم قيام المصارف العراقية بالاقتراض من الخارج بالعملة الأجنبية وإعادة إقراضها بالعملة المحلية.



13- فجوة الائتمان للناتج المحلي الإجمالي

تُعرّف فجوة الائتمان للناتج بأنها نسبة الائتمان المُقدّمة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي مطروحًا منه الاتجاه العام لنسبة الائتمان (الموجّه إلى القطاع الخاص) إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتراوح القيمة المعيارية لهذا المؤشر بين (2% - 10%)، وكلما اقتربت النسبة المقدّرة من الحد الأعلى فإنّه يجب أن يتم وضع مصدات من رأس المال لمواجهة هذا النمو في الائتمان، أمّا إذا تجاوزت هذه النسبة الحد الأعلى فإنّ ذلك يشير إلى وجود ائتمان مفرط من المصارف، والشكل (30) يوضح ذلك¹، إنّ هذه الفجوة استقرت نسبتها عند قيمة سالبة سواء بالبيانات مع النفط أم من دون النفط، إذ بلغت (3.4%) في حال اعتماد بيانات الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط، وقد بلغت (9.9%) في حال اعتماد البيانات مع النفط، مما يعني إمكانية زيادة الائتمان المُقدّم من المصارف إلى القطاع الخاص.

¹ - لمزيد من المعلومات عن طريقة احتساب فجوة الائتمان راجع البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر العراقي العدد 18، الفصل الأول 2020، ص 23-24



جدول (2)

المؤشرات الخاصة بتحليل أداء المصارف

اسم المؤشر	قيمة المؤشر أثناء الفصل الثاني 2021	قيمة المؤشر أثناء الفصل الثاني 2022	معدل التغير %	الأثر في الاستقرار النقدي
قروض البنك المركزي/إجمالي مطلوبات المصارف (%)	0	0	0	ثابت
الودائع المصرفية إلى M2 (%)	48	49	2.0	ايجابي
نسبة النقد في التداول إلى M2 (%)	52	51	-2.0	ايجابي
إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع (%)	57.9	54.1	-6.5	إيجابي
المضاعف النقدي (%)	1.33	1.27	-4.5	مقبول
نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية (%)	148.2	143.6	-3.0	ايجابي
العائد على حقوق الملكية (%)	3.72	4.4	18.0	ايجابي
العائد على الموجودات (%)	0.44	0.46	4.5	ايجابي
العائد على حقوق الملكية من نافذة بيع العملة الأجنبية للمصارف الخاصة (%)	0.56	0.11	-80.0	مقبول
العائد على الموجودات من نافذة بيع العملة الأجنبية للمصارف الخاصة (%)	0.23	0.04	-82.0	مقبول
نسبة صافي الدخل من الفائدة إلى إجمالي أرباح المصارف الخاصة (%)	23	31	35.0	ايجابي
نسبة صافي الدخل من غير الفائدة إلى إجمالي أرباح المصارف الخاصة (%)	77	69	-10.0	مقبول
العائد على حقوق الملكية للمصارف الخاصة (%)	0.31	1.08	248.3	ايجابي
العائد على حقوق الموجودات للمصارف الخاصة (%)	0.13	0.40	208	ايجابي
القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي (%)	9.3	7.8	-16.0	ايجابي
القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع (%)	5.4	4.2	-22.0	ايجابي
القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول (%)	3.22	2.57	-20.0	ايجابي
صافي الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف (%)	153.7	189.4	24.0	إيجابي
فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي مع النفط (%)	0.8	-9.9	-1338	ايجابي
فجوة الائتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي بدون النفط (%)	4.5	-3.4	-176.2	ايجابي

الفصل الثالث

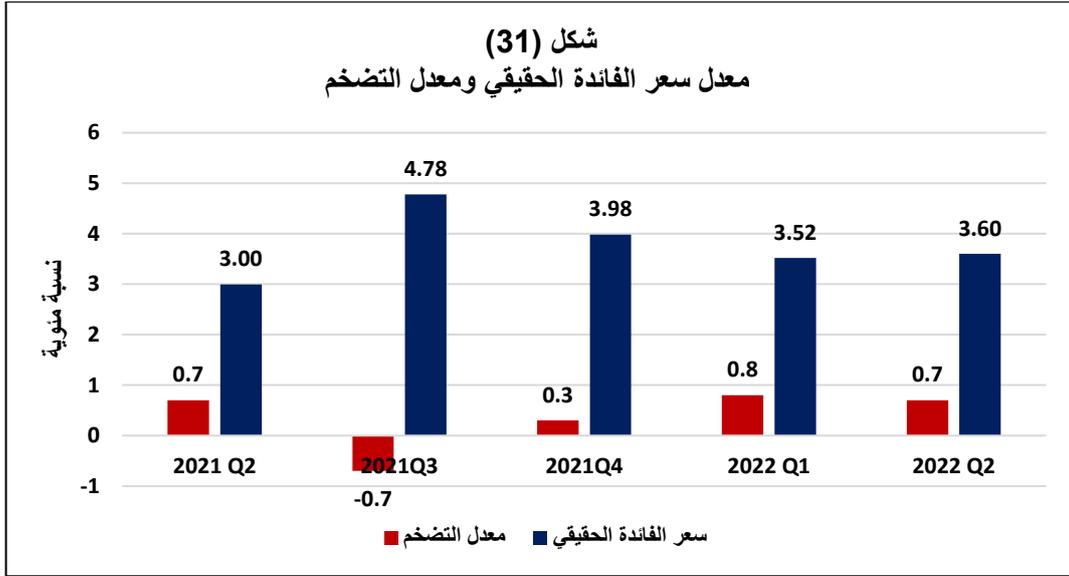
تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

يعمل الإنذار المبكر على تحليل أهم المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الكلي والتنبؤ بها من طريق معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي، مؤشر نسبة الفائض أو العجز في الموازنة العامة إلى GDP فضلاً عن احتساب المخفض الضمني لـGDP الذي يوضح حدود إمكانيات الإنتاج داخل الاقتصاد العراقي، بالإضافة إلى قياس فجوة الناتج المحلي الإجمالي (GDP - gap)، وهي كالاتي:

أولاً: معدّل التضخم

يعد معدل التضخم مقياس كمي يعبر عن الارتفاع أو الانخفاض في مستوى الأسعار داخل الاقتصاد أثناء مدة زمنية معينة، فتتخفص القوة الشرائية لعملة البلد أو ترتفع بحسب الظروف المحيطة بالاقتصاد وعوامل العرض والطلب، ومن ثم انعكاس ذلك على المؤشرات المالية والمصرفية ومنها أسعار الفائدة الحقيقية، ويوضح الشكل (31) أنّ أسعار المستهلك في العراق سجّلت ارتفاعاً أثناء شهر حزيران من عام 2022 لتبلغ (117.2%) مقارنة بشهر ايار من العام نفسه مسجّلة (116.4%)، أي بمقدار تغيّر (0.7%)، والذي يمثّل معدّل التضخم الشهري، إذ سجّل قسم الملابس والاحذية ارتفاعاً بنسبة (0.1%)، وسجّل قسم السكن ارتفاعاً بنسبة (3.8%)، وسجّل قسم الصحة ارتفاعاً أيضاً بنسبة (0.4%)، وعند مقارنة الرقم القياسي العام لعام 2022 لشهر حزيران نجد أنّه قد بلغ (117.2%) بعدما كان (111.1%) في شهر حزيران لعام 2021، أي بنسبة ارتفاع مقدارها (5.5%) والذي يمثّل التضخم السنوي¹:

¹- المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، لشهر حزيران 2022.

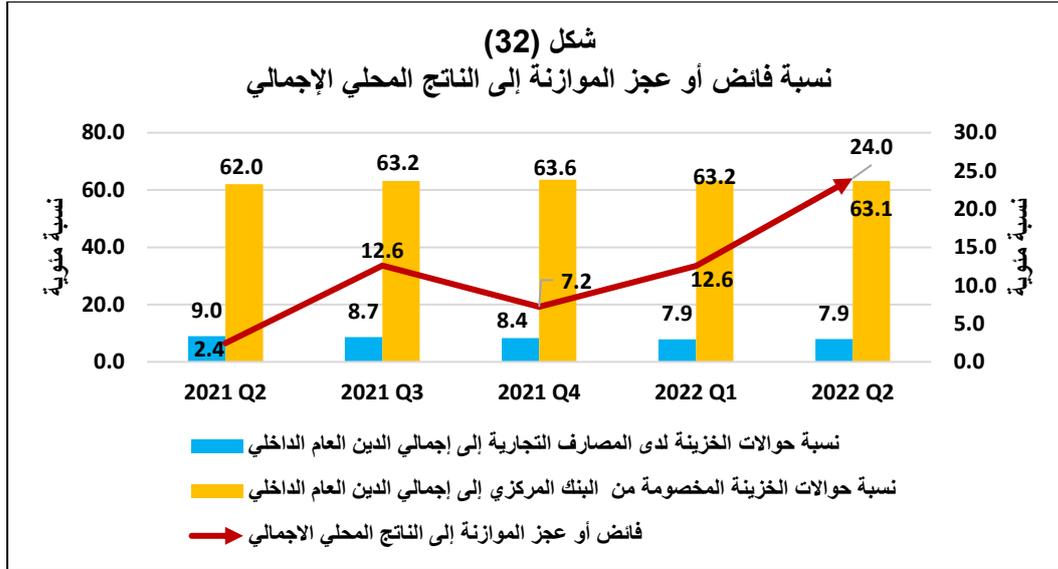


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، لشهر حزيران 2022.

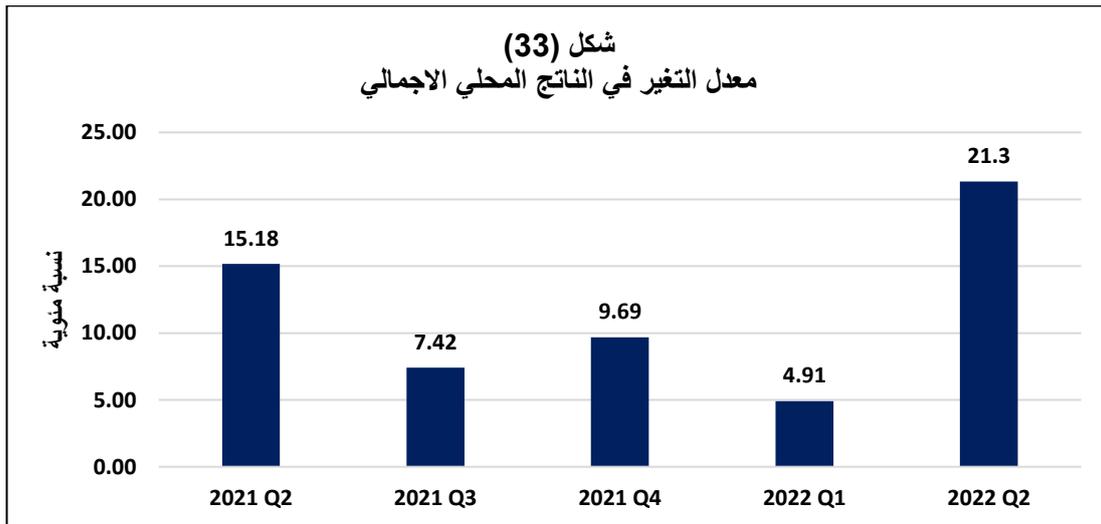
ثانياً: نسبة الفائض او العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

يوضح هذا المؤشر نسبة التغير الذي يحصل في الموازنة العامة سواء بالإيجاب (فائض) أم بالسلب (عجز) وانعكاس ذلك على مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان من الجهاز المصرفي، والشكل (32) يبيّن أنّ الموازنة العامة للدولة قد حققت فائضاً في الفصل الثاني من عام 2022 قد بلغ (24%) إلى الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغ إجمالي الفائض في الموازنة أكثر من (26.445) تريليون دينار، أمّا في ما يخصّ حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الدين العام فقد انخفضت من (9%) خلال الفصل الثاني عام 2021 إلى (7.9%) خلال نفس الفصل من عام 2022 بمعنى تراجع حدة مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في الحصول على الائتمان، في المقابل ارتفعت نسبة الحوالات المخصصة من البنك المركزي إلى الدين العام الداخلي إلى (63.1%) خلال الفصل الثاني 2022 بعدما كانت (62%) للفصل نفسه من العام 2021، وهي فرصة للقطاع المصرفي بتوجيه الائتمان إلى القطاع الخاص وبحسب القطاعات، الأقل تعثر والأكثر نشاطاً.



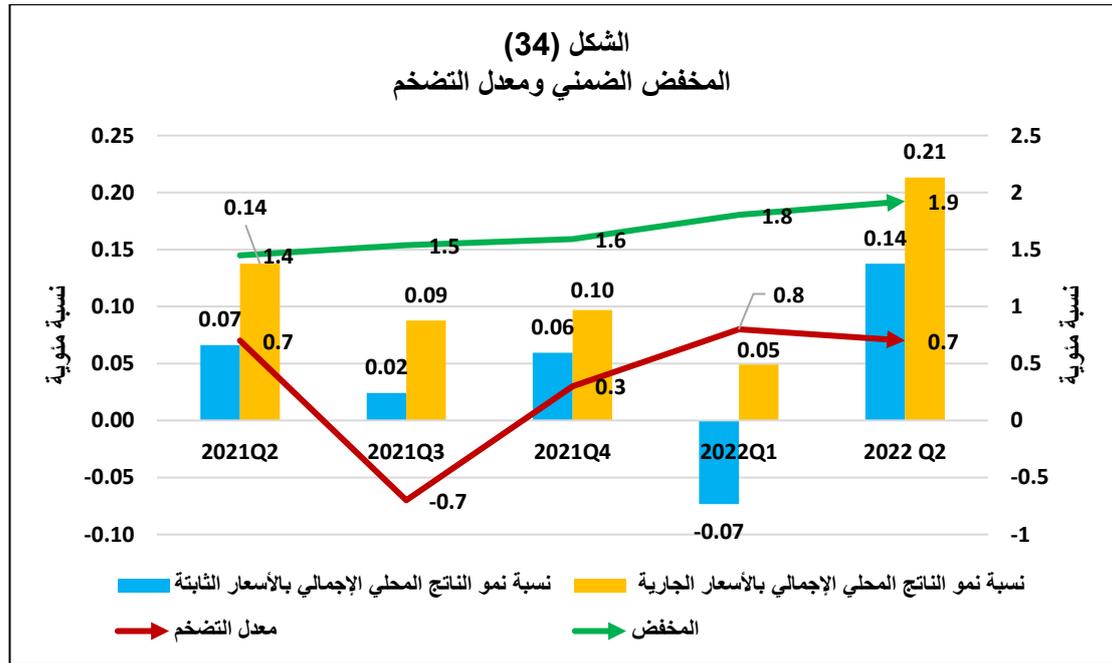
ثالثاً: معدّل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

يمثل الناتج المحلي الإجمالي مقياس الأداء الاقتصادي للبلد، فهو يعبر عن النشاطات الاقتصادية أثناء مدة زمنية معينة، ويوفر معلومات عن مدى سلامة أو ضعف الاقتصاد المحلي، إذ إنّ معدّل النمو الإيجابي يشير إلى قدرة الاقتصاد على التوسع وخفض مستويات البطالة ومن ثمّ زيادة الدخل، وقد سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في العراق نمواً إيجابياً أثناء الفصل الثاني لعام 2022 بمعدّل (21.3 %) وبمقدار بلغ (110) تريليون دينار مقارنة بالفصل الأول لعام 2022 والبالغ (90.6) تريليون دينار، على النحو المبين في الشكل (33).



رابعاً: المخفض الضمني للنتائج المحلي الإجمالي

يمكن قياس المخفض الضمني من خلال قسمة الناتج المحلي الاسمي على الناتج المحلي الحقيقي¹، فكلما ارتفعت قيمة المخفض فهذا يعني أنّ هناك ارتفاعاً في المستوى العام للأسعار، والشكل (34) يوضح أنّ هناك ارتفاعاً في قيمة المخفض إذ بلغت في الفصل الثاني عام 2022 (1.9%) بعدما كانت (1.4%) خلال الفصل نفسه من عام 2021، مما يعني أنّ هناك ارتفاعاً في المستوى العام في الأسعار، ويرجع هذا الارتفاع إلى النمو الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي الذي بلغ (0.21%) خلال الفصل الثاني 2022 مقارنة بالفصل الأول 2022، في حين سجّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بلغ (0.14%)، في حين سجّل معدل التضخم نمواً بلغ (0.7%) وهو أمر طبيعي نتيجة لارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن الجدير بالذكر أنّ قيمة المخفض تكون دائماً أعلى من قيمة التضخم، بسبب اعتماد سلة ثابتة من السلع في احتساب التضخم، وأنّ الفجوة بين المخفض الضمني ومعدّل التضخم تقرب من (1.2%) خلال الفصل من عام 2022.

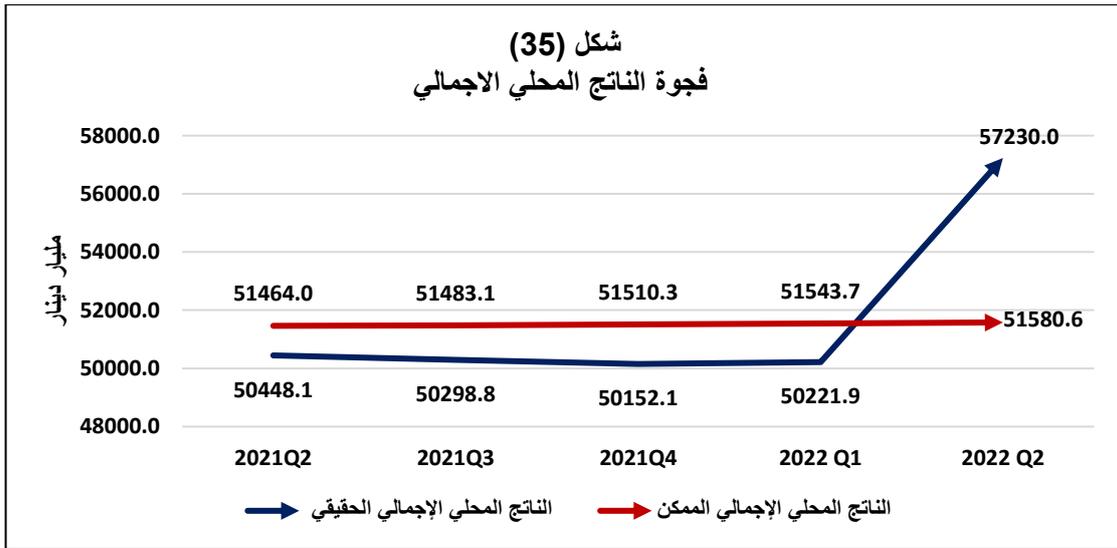


المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير الأرقام القياسية لأسعار المستهلك، لعامي 2021، 2022. -البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي والاقتصادي.

1- للمزيد حول المخفض انظر الى البنك المركزي العراقي، تقرير الإنذار المبكر، العدد التاسع عشر، ص 27.

خامساً: فجوة الناتج المحلي الإجمالي (1)

تعبر الفجوة عن الفرق بين مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والناتج المحلي الإجمالي الممكن (2)، فعندما تكون فجوة الناتج موجبة يكون الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أعلى من الممكن، أي يعمل الاقتصاد فوق قدرته، ومن المرجح أن يولد التضخم في حال كانت الزيادة في الناتج الحقيقي بسبب زيادة الطلب، أما إذا كان الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من الممكن فتكون فجوة الناتج سالبة، أي قد يكون هنالك انكماش، ومن ثمَّ الفشل في خلق فرص عمل كافية لجميع الراغبين في العمل، والشكل (35) يوضح أن هناك ارتفاع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من (50) تريليون دينار خلال الفصل الثاني 2021 الى (57) تريليون دينار خلال نفس الفصل من عام 2022، بينما سجل الناتج المحلي الإجمالي الممكن ثباتاً عند (51) تريليون دينار خلال نفس الفترة، وكانت فجوة الناتج تراوح عند قيمة (5) تريليون دينار خلال الفصل الثاني عام 2022، بمعنى أن الإنتاج داخل الاقتصاد اعلى من الإمكانيات المتوافرة بسبب ارتفاع قيمة الناتج الحقيقي.



المصدر: البنك المركزي العراقي، تقديرات قسم الاستقرار المالي والنقدي على وفق بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء للأعوام 2021، 2022.

1- تم قياس هذه الفجوة من طريق قياس السلاسل الزمنية للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من خلال مرشح (HP, Hodrick-Prescott).
2) للمزيد عن قياس فجوة الناتج راجع، البنك المركزي العراقي 2021، تقرير الإنذار المبكر، العدد الثامن عشر، ص30.

جدول (3)
المؤشرات الخاصة بتحليل أداء الاقتصاد الكلي

الأثر في الاستقرار المالي	معدل التغيير %	قيمة المؤشر أثناء الفصل الثاني 2022	قيمة المؤشر أثناء الفصل الثاني 2021	اسم المؤشر
ثابت	0.0	0.7	0.7	معدل التضخم الشهري (%)
إيجابي	900	24.0	2.4	فائض أو عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
إيجابي	-12.0	7.9	9.0	نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية إلى إجمالي الدين العام الداخلي (%)
مقبول	2.0	63.1	62.0	نسبة حوالات الخزينة المخصصة من البنك المركزي إلى إجمالي الدين العام الداخلي (%)
إيجابي	54.3	21.3	15.1	معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي (%)
مقبول	36.0	1.9	1.4	المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي (%)
إيجابي	13.4	57230	50448.1	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مليار دينار عراقي)
إيجابي	656	5649.4	-1016.0	فجوة الناتج المحلي الإجمالي (مليار دينار)

